المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/04/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

التوقيع بالقنيطرة على اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني احسن، الأربعاء بالقنيطرة، اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتنص هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة افتتاح المهرجان الوطني الأول للمسرح التربوي، الذي تنظمه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب من 16 إلى 18 أبريل الجاري، تحت شعار «مؤسسة تعليمية بدون عنف»، على تنظيم ندوات وملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان، وعقد أنشطة للتعريف بالمعايير الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

كما تؤكد الاتفاقية على تشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي ، والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان على مستوى جهة الغرب الشراردة بني احسن.

وتتضمن هذه الاتفاقية، التي وقعها عبد القادر أزريع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وعزيز نحية مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب، إقامة دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية، فضلا عن تزويد المكتبات المدرسية بالوثائق ذات الصلة بالصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان، ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

قال إن الجزائر لا تقارن مع المغرب وإن إسبانيا نفسها تعرف «كوارث إنسانية» يعيشها المهاجرون

الهيبة: المغرب يدفع ضريبة إنجازاته في مجال حقوق الإنسان

1348/4

■ الرباط: يونس مسكين ■

خلافا لما ذهب إليه رئيس الـ«كوركاس»، خليهن ولد الرشيد، طرح المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، موضوع حقوق الإنسان في علاقة بملف الصحراء، في إطاره الطبيعي، مزاوجا بين تعداد المنجزات والإقرار بوجود «إكراهات».

بعد عمر هلال، سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، في جنيف سابقا نيويورك حاليا، وكاتبة الدولة في الخارجية امباركة بوعيدة، ورئيس الـكوركاس، خليهن ولد الرشيد، جاء دور المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، للجلوس في منتدى وكالة المغرب العربي ومناقشة موضوع حقوق الإنسان في علاقة بملف الصحراء. الهيبة وخلافا لما ذهب إليه ولد الرشيد قبل يومين، طرح موضوع حقوق الإنسان في إطاره الطبيعي، مزاوجا بين تعداد المنجزات والإقرار بوجود «إكراهات»، مازال على المغرب تجاوزها.

أقوى رسائل العرض الذي قدّمه المحجوب الهيبة وأجوبته عن أسئلة الحاضرين في لقاء صباح أمس، كانت موجّهة إلى الجيران الجزائريين، منزعمي حملات الضغط على المغرب لفرض مراقبة دولية على حقوق الإنسان في الصحراء، مقدّما وجه الاختلاف الكبير بين البلدين، باعتبار المغرب متقدّم كثيرا مقارنة بإقليمه العربي. وعن تفسيره للمشكلات التي يواجهها المغرب في المنتديات الدولية، آخرها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء؛ قال الهيبة إن المغرب يدفع ضريبة تقدّمه الكبير في هذا المجال، حيث «أصبح يقاس بمعايير الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان، وهي معايير جد صارمة لأنه حقق إنجازات والتزم بطريقة لا رجعة فيها مع النظام الأممي لحقوق الإنسان».

فمن حيث الآليات الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب، قال الهيبة إنه «لا مجال للمقارنة مع الجزائر أو دول أخرى في المنطقة، المغرب له مؤسسات وطنية منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوسيط والمؤسسات الأخرى ذات الصلة المباشرة أو عبر المباشرة»، وعن الحدود الفاصلة بين مندوبيته

المحجوب الهيبة في منتدى «لاماب»

وبين مجلس إدريس اليزمي، قال الهيبة إن «المجلس له ولاية عامة في مجال حقوق الإنسان وتلقي الشكايات والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، معتمدا في بنائه على معايير باريس، تعددي ومستقل، في حين أن المندوبية آلية حكومية للتنسيق ومتابعة تنفيذ توصياتها». وقدّم الهيبة نماذج للمقارنة بين المغرب والجزائر، من قبيل عدم مصادقة الجارة الشرقية على اتفاقية الاختفاء القسري رغم المصادقة مع الآليات الدولية توقيعها عليها.

هجوم الهيبة على الدول التي تتهم المغرب بارتكاب تجاوزات في مجال حقوق الإنسان، لم تسلم منه حتى إسبانيا، حيث قال المندوب الوزاري ردا على سؤال الانتقادات التي توجّه للمغرب في مجال الهجرة وسوء معاملة المهاجرين، بالقول إن الدول التي تصدر عنها مثل هذه الانتقادات هي نفسها تشهد ممارسات «كارثية». وضرب الهيبة المثال بوضعية بعض العمال المهاجرين في ضيعات فلاحية إسبانية، والذين قال إنهم يشتغلون في ظروف «عبودية لا تطاق». وشدد الهيبة على أن المغرب «انخرط في ورش اخر من الأوراش الأساسية في تعزيز حقوق الإنسان، بوضع سياسة مبنية على مقاربة حقوقية وإنسانية مع مراعاة كل الإكراهات»، معترفا بوجود «مشاكل، تطرحها الهجرة بطبيعتها، فـفي العالم كله، بمجرد دخول الهجرة داخل الحدود تطرح إشكالات، وهذا يتطلب توفير إمكانيات لتجاوزها وإشراك المجتمع في ذلك».

وردا على ما تضمّنه التقرير الجديد لبان كي مون حول الصحراء، متحدثا فيه عن مراقبة حقوق الإنسان في كل من الصحراء وتندوف، قال الهيبة إن المغرب اختار التفاعل مع كل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إشارة منه إلى المعاهدات الدولية وزيارات المقررين الأمميين وغيرها... «وهي الآليات المستقلة والمحايدة والدائمة، وخارجها لا يمكن أن نتحدث عن آليات محايدة وموضوعية، هذه الآليات الموجودة فيها خبراء مستقلين ولا يمثلون دولا ولا إدارات معينة، والمغرب دولة تؤمن بالشرعية الدولية وهي ملتزمة بهذه الآليات المتعارف عليها عالميا ولا تتفاعل معها بمناسبة تقديم التقارير وتمكنها من زيارات متواصلة إلى المغرب».

بعد توقيع اتفاقية شراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

«لارام» تروج لمغرب التسامح والانفتاح في 80 بلدا عبر العالم

فتن العفاني

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والخطوط الجوية الملكية المغربية اتفاقية شراكة، تتويجا لمسار الارتقاء وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان الذي يقوده المجلس اتجاه عدد من الشركاء سواء على مستوى القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية وشبه العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والإعلام، إذ يبدو من خلال هذه الشراكة الجديدة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيعتمد على الخطوط الجوية الملكية والتي تتوفر على انسيابية في مجال التواجد وولوج أكثر من ثمانين بلدا عبر العالم، ونقل أكثر من 6 ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة، لنقل صورة إيجابية عن المملكة كبلد للتسامح والانفتاح واحترام الآخر حقق إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

الاتفاقية التي وقعها رئيسا المؤسستين، إدريس اليزمي، وإدريس بنهيمة، صباح أمس الخميس بمقر المجلس بالرباط، تروم تعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان والانفتاح والتسامح بين موظفي شركة الطيران الوطني، إذ من المنتظر أن يستفيد من برنامج للتدريب سينشطه خبراء معترف بهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حوالي 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية، لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر، كما سيضع المجلس رهن إشارة الشركة مختلف إصداراته والوثائق المتصلة بالصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

وأبرز بلاغ مشترك للمؤسستين تم توزيعه في ختام حفل التوقيع، أن الاتفاقية تعكس إرادة كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والخطوط الجوية الملكية المغربية لتقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين من أجل تعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان والانفتاح والتسامح بين موظفي شركة الطيران الوطنية، على أساس أن القيام بتحسيس هؤلاء الأطر سيمكن من جهة من تعزيز صورة شركة الطيران الوطنية ومن جهة ثانية صورة المملكة بالنظر للمنجزات الهامة التي حققتها على مسار ترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وفي سياق ذي صلة، كشف إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة له بالمناسبة أن مؤسسته، بصدد وضع برامج مشتركة مع منظمات أرباب العمل تهم إدماج المقاربة الحقوقية في اشتغال المقاولات من الداخل خاصة على مستوى منع تشغيل الأطفال، عدم التمييز ضد النساء في العمل والأجر ووضع آليات لتحقيق المناصفة في مواقع المسؤولية وكذا عدم التمييز ضد المهاجرين، ووضع كوطا لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، مضيفا انه يتم العمل على تطوير صفة «المقاولة المواطنة» عبر إدماج المقاربة الحقوقية في برامج المقاولات في علاقتها بمحيطها في مجال النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المستقرة بمحيط المقاولات، فضلا عن وضع برامج لحماية البيئة، وبرامج أخرى للتحسيس والتكوين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان للعاملات والعاملين داخل المقاولة خاصة الأطر المتواجدة في مواقع القرار.

وأوضح بذلك أن هذا المسار ينسجم مع التوجيهات الخاصة بالمقاولة وحقوق الإنسان التي تضمنها القرار المعتمد من طرف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن المقاولة وحقوق الإنسان، مشيرا وبشكل ضمني لتفاعل المملكة مع التوجيهات التي تتضمنها قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولو في الحالة التي لا يترتب فيها عن القرار التزامات قانونية.

كما كشف بهذا الخصوص عن نتائج الحوار الذي أطلقه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار الشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمشاركة جميع الفاعلين المعنيين بالقطاعين العام والخاص والمركزيات النقابية والمجتمع المدني، حول موضوع «حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب»، والتي أفضت إلى إصدار ثلاث توصيات أساسية تمحورت حول إعطاء الأولوية لحقوق الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك قضايا التمييز ضد المرأة، تشجيع المقاولات على إدراج مقاربة حقوق الإنسان في إستراتيجية إدارتها من خلال الآليات الموجودة داخل المقاولة، هذا مع تشجيع وتطوير التدريب في مجال حقوق الإنسان لصالح المسيرين داخل المقاولات وفي الجامعات والمعاهد العليا للتجارة والتسيير.

ومن جانبه أعلن إدريس بنهيمة الرئيس المدير العام للخطوط الجوية الملكية المغربية أن لجوء مؤسسته لعقد هذه الاتفاقية جاء كإجراء احتياطي لتفادي بعض السلوكات السلبية، على أساس أن برنامج التكوين للتشبع بثقافة حقوق الإنسان سيشمل أزيد من 1500 عامل بالخطوط الملكية المغربية من أصل أكثر من 2800 شخص من 35 جنسية، مؤكدا الأهداف الرئيسية للبرنامج والتي ذكرها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تتمحور حول تعزيز قيم التسامح والانفتاح على الآخر لدى العاملين في الخطوط المغربية، بل والمساهمة في تحسين صورة الشركة الوطنية التي تتواجد في أزيد من 80 وجهة دولية وتمكن من نقل 6 مليون مسافر في السنة من مختلف الجنسيات والديانات، ويعزز أيضا تلك التعددية الثقافية التي تشكل قوة المغرب.

أندري أزولاي: المهرجان يثمن الجانب الإفريقي في الهوية المغربية ويبرز الارتباط بكافة ثقافات العالم

نايلة التازي: حان الوقت للانتقال إلى السرعة القصوى والاستفادة من 17 سنة من الحضور

18/4/2014

سعيد الحبشي

جانب من الندوة التي ضمت كلا من أندري أزولاي، نايلة التازي، إدريس اليازمي، عبد السلام عليكان و كريم زياد

تصوير: عقيل مكار

الصويرة على موعد مع الدورة السابعة عشر لمهرجان كناوة موسيقى العالم خلال الفترة ما بين 12 و15 يونيو 2014. كان هذا هو العنوان الذي اجتمع تحته المنظمون مع الصحافة خلال لقاء انعقد مساء أول أمس الأربعاء بالدار البيضاء، وتميز بحضور أندري أزولاي مستشار صاحب الجلالة، رئيس جمعية الصويرة موغادور والمؤسس الفعلي للمهرجان ومن أعطى انطلاق شرارة الثقافة لتكون قاطرة لتنمية مدينة الصويرة التي تركت رداء الأمس لتصبح مدينة عصرية في الطريق إلى أن تتبوأ مكانتها التاريخية كرابط بين إفريقيا والعالم.

حضر اللقاء أيضا نايلة التازي مديرة ومنتجة المهرجان، ورئيس جمعية بيرما كناوة الفنان عبد السلام عليكان، والفنان كريم زياد المدير الفني للمهرجان.

وينفتح المهرجان خلال هذه السنة على جميع بلدان المعمور، مع احتفاظه بروحه المجسدة لأصالة المغرب، جاعلا من المزج الفني والاكتشاف جوهر برمجته الموسيقية. من خلال تثمين الإرث الإفريقي ضمن الهوية المغربية المتعددة.

وقد ركز جل المتدخلين خلال الندوة الصحافية المذكورة على المهرجان وانعكاساته الإيجابية على مدينة الصويرة وساكنتها مذكرين بنتائج دراسة تم انجازها حول تاثير مهرجان كناوة على مدينة الصويرة، الدراسة التي ذكرت أن المهرجان يعرف حضور 130 ألف شخص في اليوم بمعدل 300 ألف زائر في النسخة الواحدة، متفوقا بذلك على مهرجانات كبيرة من قبيل مهرجان بيلباو ومهرجان مونتروه للجاز. وعن نفقات زوار المهرجان، تفيد الدراسة أنها تصل إلى 115 مليون درهم مما يرفع رقم معاملات الفنادق والرياضات ومطاعم الوجبات الخفيفة.

وبالنسبة للتغطية الإعلامية للمهرجان، أفادت الدراسة أن 300 من مختلف وسائل الإعلام قامت بتغطية الدورات السابقة (16 دورة) وحصل أكثر من 1500 صحفي على اعتمادات لتغطية فعاليات المهرجان، فيما بلغ عدد المقالات التي تطرقت للمهرجان ومدينة الصويرة حوالي 3500 مقال.

لقد كانت الصويرة، دائما، أرضا للحوار بين الثقافات والأديان والحضارات، متجذرة في إفريقيا ومنفتحة على العالم. من خلال الاحتفال بالتراث الثقافي لكناوة، تواصل المدينة الاحتفاء بمهد الإنسانية عن طريق مهرجانها.

مستلهمة دائما من أرض إفريقيا، ومحتضنة موسيقى الجاز والموسيقى العالمية، تتميز برمجة الدورة 17 مرة أخرى بالجرأة، مع ما يقرب من 30 حفلا موسيقيا.

وستستقبل الدورة 17، إلى جانب 20 من المعلمين الكبار من مختلف المدن المغربية، على مختلف منصات الصويرة، بابسيكو كاوتي من مالي، ونجم الجاز ماركوس ميللر، والعازف الشهير إبراهيم معلوف، والنجم السينغالي الجديد ميطا أند ذاكورنرستونز، والفنانة الكبيرة أبو.

على مدى 17 عاما، ناضل مهرجان كناوة موسيقى العالم، من أجل الحفاظ وتعزيز التراث الأصيل والقديم. بفضل جمعية «بيرما كناوة» حيث تحمل الدورة 17 مفاجأة جميلة، ويتعلق الأمر بأنطولوجية موسيقى كناوة التي تطلب إعدادها ثلاث سنوات من العمل، بفضل دعم ثلاثة شركاء حقيقيين للمهرجان، أسسوا به منذ بدايته، ويواصلون دعمه بالتزام وقناعة.

فقرة أخرى مرتقبة في الدورة 17، ويتعلق الأمر بمنتدى المهرجان الذي استحدث قبل عامين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) ، والذي يعود هذا العام في نسخته الثالثة مع موضوع «إفريقيا المستقبل». سيأتون من بوركينا فاسو، والسنغال، ومالي، والمغرب، وفرنسا، باعتبارهم مؤرخين وعلماء انثروبولوجيا، وسينمائيين ومفكرين وباحثين، لجعل منتدى المهرجان فضاء مفتوحا للنقاش وإعادة التفكير في المغرب الإفريقي وتاريخه، حيث تتوطد العلاقات الإنسانية خارج الحدود الجيوسياسية.

وأخيرا، وبعد 16 سنة من النجاح، استفاد المهرجان هذا العام من دعم مؤسسة Valyans «فاليانس» ، التابعة للمكتب المغربي للدراسات والاستشارات، التي وضعت كهدف لها، تطوير الشراكات المحلية بخصوص مشاريع التعليم والمواطنة والثقافة. إذ أجرت المؤسسة دراسة تهدف إلى تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمهرجان كناوة و موسيقى العالم على مدينة الصويرة. وقدمت تقديرات على أساس الأبحاث الميدانية التي همت المؤسسات (العمالة، والولاية، ومندوبية السياحة...)، والفاعلين الاقتصاديين بالصويرة (أصحاب الفنادق، وأرباب المطاعم، والتجار، والحرفيين...) والزوار.

وتبرز خلاصات الدراسة أن 60 ٪ من أفراد العينة يربط الصويرة بالفن، وبكناوة والمهرجان، وأنه مقابل كل درهم استثمر في المهرجان، عاد بالنفع على المدينة بقيمة 17 درهم، وأن الدخل الناتج خلال انعقاد مهرجان الصويرة حتى الآن، يقارب 1.7 مليار درهم في 16 دورة.

إنه دليل ملموسة يؤكد من جديد أهمية المناسبات الثقافية في تنمية الجهة، كما يعزز رغبة المنظمين لدعوة جميع الفاعلين (المنتجين ، والمسيرين، والجهات الراعية، والمضيفين...) لتعزيز التعاون بينهم مستقبلا من أجل وضع المهرجان ضمن رؤية مستقبلية على المدى البعيد، لضمان استمراريته، ونموه وفقا لمتطلبات مشروع من هذا الحجم.

ومن جهته أعلن أندري أزولاي، أنه سيتم الاحتفاء بإفريقيا خلال الدورة ال 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم.

وأوضح أزولاي أن المغرب، وهو بكرس تضامنه مع الدول الإفريقية، يريد تجديد التأكيد على جذوره الإفريقية التاريخية، مذكرا بالزيارة التي قام بها مؤخرا صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعدة بلدان إفريقية لتثمين الأواصر التاريخية وتشبث المملكة بقارتها وبالتعاون جنوب جنوب في عدد من المجالات، ليست الاقتصادية فقط وإنما الثقافية أيضا.

وذكر رئيس جمعية الصويرة موغادور أن الأمر يتعلق بمهرجان معروف باصالته واجوائه الفريدة، ويثمن الجانب الإفريقي في الهوية المغربية، ويبرز الارتباط بكافة الثقافات العالم.

وفي ما يتعلق بمنتدى المهرجان، الذي تم إحداثه قبل سنتين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستقام الدورة الثالثة لهذا المنتدى تحت شعار «إفريقيا القادمة».

وحسب رئيس المجلس ادريس اليزمي، فإن المنتدى المتوقع تنظيمه يومي 13 و14 يونيو القادم، سيكون مناسبة لبحث عدد من المواضيع وخاصة ما يتعلق منها بمدينة الصويرة، التي اندمجت منذ قرون في تاريخ إفريقيا، وجددت ارتباطها، منذ 20 سنة، بالقارة وثقافاتها بفضل مهرجان كناوة وموسيقى العالم، وهي موسيقى وتقليد روحي يشهد على الذاكرة المتقاسمة.

وأضاف أن المنتدى يتكب على قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان خصوصا وأن المغرب اعتمد سياسة طموحة في مجال الهجرة وارتبط بخطط سياسية واقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء.

وذكر اليزمي أن المنتدى، الذي يضم كالعادة باحثين وفاعلين اجتماعيين ومتخصصين، ينوخى إعادة إحياء هذا التاريخ عبر مناقشة راهن إفريقيا اليوم وإكراهاتها وإمكانياتها ومكانتها في عالم اليوم، وديناميكاتها الجهوية، مما يمكن أن يشكل حلم وطموح إفريقيا القادمة.

من جهتها، أكدت نائلة التازي، انه سيتم خلال هذه الدورة، التي ستستقبل فنانين استثنائيين، إصدار أنطولوجية موسيقى كناوة، وهو عمل ضخم استغرق عدة سنوات وتم إنجازه بتعاون مع جمعية «بيرما غناوة»، مشيرة إلى أن معلمين مغاربة كبار سيقدمون عروضهم إلى جانب موسيقيين موهوبين.

وارتأى المعلم عبد السلام عليكان، المدير الفني للمهرجان، خلال هذه الدورة أن يختار موسيقيين لا ينحدرون من المجموعات الكناوية ولكنهم أعطوا روحهم لهذا الفن «تاكناويت».

كما ستعرف هذه الدورة مشاركة مجموعة حمانشة، وعيساوة، والفنان فولان بوحسين، ومجموعة دربدا، وكذا مجموعة كيف سامبا، وآخرين.

وستكون برمجة هذه الدورة، المستلهمة من أرض إفريقيا والمتعانقة مع فن الجاز وموسيقى العالم، متميزة وجريئة عبر 30 حفلا موسيقيا.

كما تستقبل منصات الصويرة، إلى جانب 20 من أكبر المعلمين الكناويين من مختلف مدن المملكة، الفنان المالي بابسيكو كوياتي، والفنان ماركوس ميلر، والعازف الكبير إبراهيم معلوف، والنجم الجديد لفن الريغي السينغالي ميتا وكورنيرستون.

وتقام هذه الحفلات على منصات مفتوحة في مدينة الصويرة وخاصة في ساحة مولاي الحسن، وباب مراكش.

و كما أشارت إلى ذلك نايلة تازي، منتجة المهرجان، من خلال مثل إفريقي: «المشي ببطء لا يمنع الوصول، حان الوقت للانتقال إلى السرعة القصوى، والاستفادة من 17 سنة من العمل للذهاب إلى أبعد من ذلك عبر التلاحم والتآزر والعمل المشترك».

الهيبة: لا يمكن قياس درجة التزام دولة ما بدرجة التصديق على المعاهدات

تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان خيار استراتيجي مغربي «لا رجعة فيه»

7206/1-2

أكد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أمس الخميس بالرباط، أن تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يشكل اختيارا استراتيجيا وإراديا للمملكة «لا رجعة فيه».

المحجوب الهيبة

تصوير: رضوان مويسي

واضاف الهيبة الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء أن هذا التفاعل تطور بتطور تفاعل المملكة مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وذكر الهيبة بأن التفاعل مع النظام الأممي والآليات غير الاتفاقية يتعزز أيضا بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، مسجلا تواصل تعزيز المكاسب من خلال تقوية الإطار التنظيمي والمؤسساتي الوطني عبر ملاءمة هذا الإطار مع المعاهدات الدولية التي انضم إليها المغرب.

واشار إلى أنه تم تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، مضيفا أن تعزيز انفتاح المغرب على الآليات الدولية والإطار المؤسساتي والمعياري الداخلي يعكسان التحسن الملموس والعملي لوضعية حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وعبر كل التراب الوطني.

وأبرز الهيبة في هذا السياق التفاعل الديناميكي الملتزم والمتواصل للمغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بهيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو الاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يتم اتباع مقاربة قائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي في سياق تتبع التوصيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة واعتماد تعاون متواصل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومختلف الأنشطة التي ينظمها المغرب والمبادرات التي يتخذها داخل مجلس حقوق الإنسان.

ونطرق الهيبة لمشاركة المغرب في مسار تقوية نظام هيئات المعاهدات الذي أطلقته المفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2009 ولتقديم التقارير الوطنية بصورة دورية حيث عرف المغرب بين سنتي 2003 و2013، سبع استعراضات دورية (لجنة حماية جمع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في شتنبر 2013، ولجنة مناهضة التعذيب في أكتوبر 2011، ولجنة القضاء على التمييز العنصري في غشت 2010).

تتمة ص 2

تتمة الصفحة الأولى

تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان خيار استراتيجي مغربي «لا رجعة فيه»

وأكد أنه تم إجراء حوارات تفاعلية وبناءة بين السلطات المغربية والخبراء من مختلف اللجان مع برمجة قريبة لمناقشة تقريرين تم تقديمهما مؤخرا (لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فضلا عن التقارير الدورية المنجزة خلال هذه السنة والتقرير حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التقارير التي توجد في طور الإنجاز.

وتتميز الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان بكونها عرفت - حسب الهيبة - تطورا كبيرا خاصة منذ منتصف التسعينات، حيث تأكد مع مرور السنين دينامية المجتمع المدني المغربي الذي ساهم في هذا التطور من خلال تقاريره الموازية، والحرص على تطوير مقاربة تشاركية في إعداد ومناقشة التقارير.

وشدد الهيبة على أنه لا يمكن قياس درجة التزام دولة ما بدرجة التصديق على المعاهدات، مضيفا أن المغرب يلتزم بإعداد شروط التنفيذ الفعلي لالتزامات الدولة وتعزيزه بطريقة مستدامة.

وبغية تعزيز الانفتاح على الإجراءات الخاصة في إطار عزم المغرب على تقوية التفاعل والتعاون مع هذه الآلية، ذكر الهيبة بزيارة تسعة إجراءات خاصة منذ بداية الألفية، منها خمسة إجراءات منذ 2011، وإجراءان سنة 2013، ويتعلق الأمر بالمقررة الخاصة المعنية بالحقوق الأساسية لضحايا الاتجار بالبشر في يونيو 2013، وفريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في دجنبر 2013.

وأبرز أن المغرب استضاف خمسة إجراءات خاصة ما بين شتنبر 2011 ودجنبر2013، بمعدل زيارة كل ستة أشهر عمليا، وهو معدل مرتفع بالنظر إلى الممارسة العامة للدول في هذا المجال، مضيفا أنه يتم ضمان تسهيل جميع الزيارات من طرف السلطات العمومية، دون قيود أو استثناءات على كل التراب الوطني.

إصلاح القضاء العسكري والتجاوب الفعال مع شكايات المواطنين من شأنهما الرقي بالعمل الحقوقي

أكد رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان العيون السمارة، محمد سالم الشرقاوي، أن مشروع إصلاح القضاء العسكري، وقرار الحكومة التجاوب الفعال والسريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان من شأنهما الرقي بالممارسة والعمل الحقوقيين، إلى مستويات أكبر .

وأضاف الشرقاوي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن قرار إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاص المحكمة العسكرية، الذي ينسجم مع الآليات الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، يتجاوب مع مقترحات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، ويفتح مساحات هامة لعمل المؤسسات الضامنة لهذه الممارسات الحقوقية وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقال «إن هذه القرارات إشارة قوية على أن المغرب جاد في تنفيذ كل التزاماته ومشاريعه، على الرغم من أننا متأكدون من هذا الأمر ونمارسه ونعيشه ، ولكن هذا لقطع الشك باليقين بالنسبة للعديد من المشككين حتى نثبت عكس ادعاءاتهم».

كما أن هذه القرارات، يضيف الشرقاوي، من شأنها أن تشكل حافزا لتطوير الأداء الوظيفي للمؤسسات بشكل يضمن حماية حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يضمن تطبيق القانون .

وأكد أن هذه القرارات سيكون لها انعكاس كبير على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، بالنسبة للمواطنين والمواطنات وللمؤسسات المشتغلة في هذا المجال وللمسؤولين المحليين، عبر تمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه، وبالتالي ستكون المردودية أفضل وستعطى للمواطنين الثقة للمشاركة بشكل متقدم وكذا لتسهيل النقاش السياسي والمتابعة عن قرب، معتبرا في هذا الصدد أن هذه صيغة أخرى من صيغ الديمقراطية التي تضمن إدراج أفكار المواطنين والمواطنات.

وأضاف أن «هذه القرارات تعطي لنا كمؤسسة دفعة جديدة للقيام بعملنا على أحسن وجه وإيجاد إجابات كافية وشافية لكل التساؤلات التي يمكن أن تطرح علينا في أية لحظة، إلى جانب ما لدينا من جرأة وصراحة وشفافية في العمل».

كما استعرض الشرقاوي حصيلة التجربة الرائدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستوى هذه المنطقة، مذكرا بالمكتسبات والتراكمات التي تحققت في هذا المجال والتي من الواجب تحصينها، داعيا إلى التجاوب مع الملاحظات التي تتضمنها مذكرات المجلس والنداءات التي يتم توجيهها خلال محطات عديدة.

وأضاف أن هذه المؤسسة أثبتت، خلال سنتين ونصف الماضيتين، أن هناك عملا ميدانيا مرتبطا بقضايا شائكة في مجال حقوق الإنسان أعطى فيها المجلس استشارات ومقترحات أولية، واتخذ مجموعة من المبادرات، بالإضافة إلى إنجاز مجموعة من التقارير الموضوعاتية التي تتعلق بوضعية السجون والأمراض العقلية والإعاقة ، ووضعية المهاجرين.

الصحراء

قال إنها ليست آلية دائمة ومستقلة

المندوب الوزاري: المغرب لا يمكنه قبول توسيع صلاحيات المينورسو

52602

مكتب الرباط، الجيلالي بنحليمة

قال المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إن المغرب لن يقبل مراقبة المينورسو لحقوق الإنسان في الصحراء «على اعتبار أن بعثة المينورسو ليست آلية دائمة ومستقلة».

واعتبر المحجوب الهيبة الذي كان يتحدث صبيحة أمس في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء صبيحة أمس الثلاثاء، أن المغرب الذي اختار التفاعل مع آليات مراقبة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، المستقلة والدائمة، لن يقبل اليوم التعامل مع المينورسو لأنها تابعة بالكل للأمم المتحدة وأعضاؤها موظفون، وغير مستقلين في أداء مهامهم، على اعتبار تبعيتهم المطلقة لمنظمة الأمم المتحدة.

الهيبة قال إن شروط مراقبة حقوق الإنسان هو إسنادها لخبراء مستقلين، راكموا من الخبرة الكثير في مراقبة وضع حقوق الإنسان ويتم التعاقد معه، وفق آليات قارة للأمم المتحدة، وهو ما يتعامل معه المغرب، بتمكين هذه الآليات من زيارة المغرب دون شروط.

وفي المقابل أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان أن تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يشكل اختيارا استراتيجيا وإراديا للمملكة «لا رجعة فيه». مضيفا أن هذا التفاعل تطور بتطور تفاعل المملكة مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وذكر الهيبة بأن التفاعل مع النظام الأممي والآليات غير الاتفاقية يتعزز أيضا بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، مسجلا تواصل تعزيز المكاسب من خلال تقوية الإطار التنظيمي والمؤسساتي الوطني عبر ملاءمة هذا الإطار مع المعاهدات الدولية التي انضم إليها المغرب.

وأشار المندوب إلى أنه تم تعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، مضيفا أن تعزيز انفتاح المغرب على الآليات الدولية والإطار المؤسساتي والمعياري الداخلي يعكس التحسن الملموس والعملي لوضعية حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وعبر كل التراب الوطني.

وأبرز الهيبة في هذا السياق التفاعل الديناميكي الملتزم والمتواصل للمغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بهيآت المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو الاستعراض الدوري الشامل، مشيرا إلى أنه يتم اتباع مقاربة قائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي في سياق تتبع التوصيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة واعتماد تعاون متواصل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومختلف الأنشطة التي ينظمها المغرب والمبادرات التي ينخذها داخل مجلس حقوق الإنسان.

وأكد المسؤول الوزاري أنه تم إجراء حوارات تفاعلية وبناءة بين السلطات المغربية والخبراء من مختلف اللجان مع برمجة قريبة لمناقشة تقريرين تم تقديمهما مؤخرا (لجنة حقوق الطفل ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فضلا عن التقارير الدورية المنجزة خلال هذه السنة والتقرير حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى التقارير التي توجد في طور الإنجاز.

وتتميز الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان بكونها عرفت - حسب السيد الهيبة - تطورا كبيرا خاصة منذ منتصف التسعينيات حيث تأكد مع مرور السنين دينامية المجتمع المدني المغربي الذي ساهم في هذا التطور من خلال تقاريره الموازية، والحرص على تطوير مقاربة تشاركية في إعداد ومناقشة التقارير.

وشدد الهيبة على أنه لا يمكن قياس درجة التزام دولة ما بدرجة التصديق على المعاهدات، مضيفا أن المغرب يلتزم بإعداد شروط التنفيذ الفعلي لالتزامات الدولة وتعزيزه بطريقة مستدامة.

وبغية تعزيز الانفتاح على الإجراءات الخاصة في إطار عزم المغرب على تقوية التفاعل والتعاون مع هذه الآلية، ذكر الهيبة بزيادة تسعة إجراءات خاصة منذ بداية الألفية، منها خمسة إجراءات منذ 2011، وإجراءان سنة 2013، ويتعلق الأمر بالمقررة الخاصة المعنية بالحقوق الأساسية لضحايا الاتجار بالبشر في يونيو 2013، وفريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في دجنبر 2013.

المحجوب الهيبة

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إسبانيا تشيد بالتدابير التي اتخذها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان

A13046

أشادت الحكومة الإسبانية، أول أمس الأربعاء، بالتدابير التي اتخذها المغرب في مجال الدفاع واحترام حقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإسبانية، ردا على التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول الصحراء، أن "إسبانيا تشيد بالتدابير التي اتخذتها السلطات المغربية في مجال حقوق الإنسان".

وكانت إسبانيا قد أشادت في مارس الماضي بمصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون يتعلق بالقضاء العسكري، وبقرار مجلس الحكومة التفاعل السريع مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وشددت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإسبانية على أن اعتماد هذه التدابير شكل "خطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق الإنسان والحريات في المغرب".

القنيطرة

61/3046

التربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني احسن، الأربعاء بالقنيطرة، اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتنص هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة افتتاح المهرجان الوطني الأول للمسرح التربوي، الذي تنظمه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب من 16 إلى 18 ابريل الجاري، تحت شعار «مؤسسة تعليمية بدون عنف»، على تنظيم ندوات وملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان، وعقد أنشطة للتعريف بالمعايير الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

كما تؤكد الاتفاقية على تشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان على مستوى جهة الغرب الشراردة بني احسن.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

اتفاقية شراكة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها

3379/13

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية "الخطوط الملكية المغربية"، أمس الخميس بمقر المجلس بالرباط، اتفاقية شراكة تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وادريس بنهيمة، رئيس شركة الخطوط الملكية المغربية، إلى تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، النهوض بفكر حقوق الإنسان، وكذا النهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة. وحسب الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجبها بدعم برامج التكوين التي تنظمها الخطوط الملكية المغربية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمساهمة في تنشيط وتأطير الندوات والأيام الدراسية المنظمة في مجال حقوق الإنسان، كما يلتزم المجلس بإشراك العاملين بالخطوط الملكية في الدورات التكوينية والتظاهرات التي ينظمها ووضع إصداراته، وكذا الوثائق المتصلة بالصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان رهن إشارة شركة الخطوط الملكية المغربية.

من جانبها، ستعمل شركة الخطوط الملكية المغربية على دعم أنشطة المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا دعم المشاريع التي سيتم إطلاقها في إطار الاتفاقية. وسيتم تنظيم عملية أولى برسم سنة 2014 تهم تحسيس وتكوين مكونين تقترحهم شركة الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان والوقاية من التمييز. يذكر أن التعاون بين المجلس وشركة الخطوط الملكية المغربية انطلق منذ سنة 2008 بتنفيذ برنامج للتحسيس والتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة العاملين بالشركة وقد نظمت في هذا الصدد دورتين تكوينيتين.

القانون المتعلق بالقضاء العسكري يهدف إلى تعزيز القضاء وثقافة حقوق الإنسان بالمغرب

675513

ليبروفيل (و م ع)- أكد البرلماني المغربي الشرقاوي الروداني، يوم الثلاثاء المنصرم، بليبروفيل، أن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري يهدف إلى تعزيز القضاء وثقافة حقوق الإنسان بالمغرب.

وأوضح الروداني، في مداخلة له أمام أشغال اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، التي تحتضنها العاصمة الغابونية، أن المجلس الوزاري صادق أخيرا على مشروع قانون يعدل القضاء العسكري بشكل يقضي بعدم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وكذا العسكريين المحاكمين بجنح الحق العام.

وأضاف النائب البرلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة أن هذا القانون هو ترجمة ملموسة لتفاعل الحكومة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالخصوص في ما يتعلق بالشكايات المحالة على المجلس ولجانه الجهوية.

وأبرز الروداني، العضو بالجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ورئيس فرعها بالمغرب، الإصلاحات العميقة التي باشرها المغرب، مبرزا أن المملكة عرفت، في سياق إقليمي مضطرب، كيف تكتب صفحة جديدة من تاريخها ولكن بشكل يختلف عن نظيره بدول المنطقة التي عرف بعضها أو يعرف ثورات ونزاعات مسلحة قاتلة.وأوضح أن الإصلاحات السياسية المؤسساتية التي تمت مباشرتها منذ عشرين سنة جعلت المغرب يعرف كيف يستبق متطلبات التغيير، من خلال خلق آليات صلبة لإعطاء دفع قوي للديمقراطية التمثيلية.

ويتضمن برنامج اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية التي تمتد أشغالها على مدى يومين بمشاركة ممثلي البلدان الأعضاء في هذه الهيئة، ورشات حول "المواقع الاجتماعية .. أي تأثير على المواطنة والديمقراطية وعالم السياسة؟"، و"استراتيجية الفرونكفونية الرقمية".

تناقش خلالها القضايا الفنية والثقافية الكبرى بالقارة السمراء

النسخة 17 من مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة تحتفي بإفريقيا

خالد لمنوري

تستعد مدينة الصويرة لاحتضان النسخة 17 من مهرجانها السنوي كناوة وموسيقى العالم، من 12 إلى 15 يونيو المقبل، بمشاركة نجوم موسيقى كناوة والجاز ومختلف الأصناف الموسيقية المتحدرة من القارة الإفريقية، التي ستحل ضيفة على المهرجان.

وفي هذا السياق، قال أندري أزولاي، مستشار صاحب الجلالة، ورئيس جمعية الصويرة موغادور، في ندوة صحفية احتضنتها، أول أمس الأربعاء، مدينة الدارالبيضاء، إن الدورة 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ستحتفي بإفريقيا، انطلاقا من حرص المغرب على تأكيد انتمائه إلى القارة الإفريقية جغرافيا وثقافيا، من خلال تضامنه مع كل الشعوب الإفريقية.

وذكر أزولاي بالاهتمام الملكي الخاص بإفريقيا، الذي أكدته الزيارة التي قام بها، أخيرا، صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعدة بلدان إفريقية لتثمين الأواصر التاريخية بين المملكة وإفريقيا.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الدورة الثالثة من المنتدى سترفع هذه السنة شعار "إفريقيا القادمة"، مشيرا إلى أن المنتدى المنظم يومي 13 و14 يونيو المقبل، سيكون مناسبة لبحث عدد من المواضيع، التي تتمحور حول العلاقات الثقافية والتاريخية بين المغرب وإفريقيا.

وفي كلمتها قالت نائلة التازي، مديرة ومنتجة المهرجان، إن الدورة 17 من مهرجان كناوة تهدف إلى رد الاعتبار لفن كناوة، والانفتاح على موسيقى إفريقيا والعالم، ولعب دور حاسم في الإبداع الثقافي كبديل عن الانحرافات المعاصرة المتمثلة في الانطواء المرتكز على الهوية والجماعة.

من أجواء الندوة الصحفية (سوري)

04

تناقش خلالها القضايا الفنية والثقافية الكبرى بالقارة السمراء

النسخة 17 من مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة تحتفي بإفريقيا

خالد لمنوري

تستعد مدينة الصويرة لاحتضان النسخة 17 من مهرجانها السنوي كناوة وموسيقى العالم، من 12 إلى 15 يونيو المقبل، بمشاركة نجوم موسيقى كناوة والجاز ومختلف الأصناف الموسيقية المتحدرة من القارة الإفريقية، التي ستحل ضيفة على المهرجان.

وفي هذا السياق، قال أندري أزولاي، مستشار صاحب الجلالة، ورئيس جمعية الصويرة موغادور، في ندوة صحفية احتضنتها، أول أمس الأربعاء، مدينة الدارالبيضاء، إن الدورة 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ستحتفي بإفريقيا، انطلاقا من حرص المغرب على تأكيد انتمائه إلى القارة الإفريقية جغرافيا وثقافيا، من خلال تضامنه مع كل الشعوب الإفريقية.

وذكر أزولاي بالاهتمام الملكي الخاص بإفريقيا، الذي أكدته الزيارة التي قام بها، أخيرا، صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعدة بلدان إفريقية لتثمين الأواصر التاريخية بين المملكة وإفريقيا.

من جهته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الدورة الثالثة من المنتدى سترفع هذه السنة شعار "إفريقيا القادمة"، مشيرا إلى أن المنتدى المنظم يومي 13 و14 يونيو المقبل، سيكون مناسبة لبحث عدد من المواضيع، التي تتمحور حول العلاقات الثقافية والتاريخية بين المغرب وإفريقيا.

وفي كلمتها قالت نائلة التازي، مديرة ومنتجة المهرجان، إن الدورة 17 من مهرجان كناوة تهدف إلى رد الاعتبار لفن كناوة، والانفتاح على موسيقى إفريقيا والعالم، ولعب دور حاسم في الإبداع الثقافي كبديل عن الانحرافات المعاصرة المتمثلة في الانطواء المرتكز على الهوية والجماعة. وأكدت التازي أن المهرجان سيتميز هذه السنة بعروض موسيقية متنوعة تناهز 30 حفلا، تجمع موسيقى كناوة بمختلف الأصناف الموسيقية العالمية، مشيرة إلى أن العروض، التي ستكون أغلبها عمومية ومجانية، ستقدم على العديد من المنصات الفنية، ويتعلق الأمر بمنصة ساحة مولاي الحسن، ومنصة ميدتيل-الشاطئ، وبرج باب مراكش، ودار الصويري وزاوية سيدنا بلال، التي ستحتضن "الليلات الكناوية" وبعض الحفلات الموسيقية الحميمية.

وأضافت أن هذه الدورة، التي ستستقبل فنانين استثنائيين، ستشهد إصدار أنطولوجية موسيقى كناوة، وهو عمل ضخم استغرق عدة سنوات وجرى إنجازه بتعاون مع جمعية "يرما غناوة"، موضحة أن معلمين مغاربة كبار سيقدمون عروضهم إلى جانب موسيقيين موهوبين مثل ماركوس ميلر، وباسيكو كوياتي، وإبراهيم معلوف، وديدي لوكوود.

كما ستشهد الدورة مشاركة مجموعة حمادشة، وعيساوة، والفنان فولان بوحسين، ومجموعة "تردبا"، و"كيف سامبا" والفنان المالي باسيكو كوياتي، وماركوس ميلر، والعازف إبراهيم معلوف، ونجم الريغي السينغالي ميتا وكورنيرستون، وحوالي 20 معلم كناوي من مختلف أنحاء المغرب.

المغربية
الصحراء

تهم تكوين 1500 عامل بالخطوط الملكية المغربية حول مبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح والانفتاح على الآخر

توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولارام

عزيزة الفرفاوي

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية "لارام"، أمس الخميس، بالرباط على اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج لتكوين موظفي الشركة في مجال حقوق الإنسان.

وتهم الاتفاقية، التي وقعها رئيسا المؤسستين، إدريس اليزمي وإدريس بنهيمة، برنامج التدريب الذي سينشطه خبراء معترف بهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيستفيد من البرنامج موظفو شركة الطيران، الذين هم في اتصال دائم مع زبنائها، والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية، وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر.

وتهدف هذه الاتفاقية، إلى تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، النهوض بفكر حقوق الإنسان، وكذا النهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة حفل التوقيع: إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان مع مختلف الشركاء، سواء مع القطاعات الحكومية أو مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وكذلك مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام". وأضاف اليزمي أنه في المجال نفسه، الذي تم فيه توقيع هذه الاتفاقية، المجلس بصدد وضع برامج مشتركة مع منظمات أرباب العمل تهم إدماج المقاربة الحقوقية في اشتغال المقاولات من الداخل خاصة على مستوى منع تشغيل الأطفال، وعدم التمييز ضد النساء في العمل والأجر، ووضع اليات لتحقيق المناصفة في مواقع المسؤولية، وعدم التمييز ضد المهاجرين، ووضع كوطا لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك تطوير صفة "المقاولة المواطنة" عبر إدماج المقاربة الحقوقية في برامج المقاولات في علاقتها بمحيطها على مستوى النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المستقرين بمحيط المقاولات، ووضع برامج لحماية البيئة، إضافة إلى وضع برامج للتحسيس والتكوين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان للعاملات والعاملين داخل المقاولة، خاصة الأطر الموجودة في مواقع القرار.

وذكر اليزمي، بالمناسبة، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار رؤية شاملة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، عمل على تنويع شراكاته ومجالات تدخله.

تهم تكوين 1500 عامل بالخطوط الملكية المغربية حول مبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح والانفتاح على الآخر

توقيع اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولارام

عزيزة الفرفاوي

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية "لارام"، أمس الخميس، بالرباط على اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج لتكوين موظفي الشركة في مجال حقوق الإنسان.

وتهم الاتفاقية، التي وقعها رئيسا المؤسستين، إدريس اليزمي وإدريس بنهيمة، برنامج التدريب الذي سينشطه خبراء معترف بهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيستفيد من البرنامج موظفو شركة الطيران، الذين هم في اتصال دائم مع زبنائها، والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية، وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر.

وتهدف هذه الاتفاقية، إلى تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، النهوض بفكر حقوق الإنسان، وكذا النهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة حفل التوقيع: إن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان مع مختلف الشركاء، سواء مع القطاعات الحكومية أو مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وكذلك مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام".

وأضاف اليزمي أنه في المجال نفسه، الذي تم فيه توقيع هذه الاتفاقية، المجلس بصدد وضع برامج مشتركة مع منظمات أرباب العمل تهم إدماج المقاربة الحقوقية في اشتغال المقاولات من الداخل خاصة على مستوى منع تشغيل الأطفال، وعدم التمييز ضد النساء في العمل والأجر، ووضع اليات لتحقيق المناصفة في مواقع المسؤولية، وعدم التمييز ضد المهاجرين، ووضع كوطا لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك تطوير صفة "المقاولة المواطنة" عبر إدماج المقاربة الحقوقية في برامج المقاولات في علاقتها بمحيطها على مستوى النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المستقرين بمحيط المقاولات، ووضع برامج لحماية البيئة، إضافة إلى وضع برامج للتحسيس والتكوين والنهوض بثقافة حقوق الإنسان للعاملات والعاملين داخل المقاولة، خاصة الأطر الموجودة في مواقع القرار.

وذكر اليزمي، بالمناسبة، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وفي إطار رؤية شاملة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، عمل على تنويع شراكاته ومجالات تدخله.

من جهته، أبرز إدريس بنهيمة، رئيس الشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية، أن قرار الخطوط الملكية المغربية الانخراط في هذا البرنامج التكويني جاء إجراءا احتياطيا لتفادي بعض السلوكات السلبية.

وأفاد أن البرنامج التكويني سيشمل 1500 عامل بالخطوط الملكية المغربية سيتم تكوينهم حول مبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح والانفتاح على الآخر.وأكد أن هذا البرنامج سيساهم في تحسين صورة الشركة الوطنية، خاصة أنها موجودة في أزيد من 80 وجهة دولية وتوفر نقل أزيد من 6 ملايين مسافر في السنة من مختلف الجنسيات والديانات.

ويلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم برامج التكوين التي تنظمها الخطوط الملكية المغربية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمساهمة في تنشيط وتأطير الندوات والأيام الدراسية المنظمة في مجال حقوق الإنسان. كما يلتزم بإشراك العاملين بالخطوط الملكية في الدورات التكوينية والتظاهرات التي ينظمها ووضع إصداراته، وكذا الوثائق المتصلة بالصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، رهن إشارة شركة الخطوط الملكية المغربية.

من جانبها، ستعمل شركة الخطوط الملكية المغربية على دعم أنشطة المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا دعم المشاريع التي سيتم إطلاقها في إطار الاتفاقية.

وسيتم تنظيم عملية أولى، برسم سنة 2014 تهم تحسيس وتكوين مكونين تقترحهم شركة الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان والوقاية من التمييز.

الهيبة: لا مقارنة بين المغرب والجزائر في حقوق الإنسان

43562

المندوب الوزاري لحقوق الإنسان قال إن التقارير الدولية تتضمن منجزات المغرب الحقوقية ونقائصه

أكد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، أن التقارير الدولية حول حقوق الإنسان تتعامل مع المغرب باعتباره بلدا قطع أشواطا كبرى في مجال تكريس بناء دولة الحق والقانون، علما أنها تعتمد على معايير صارمة، قد تبدو قاسية تجاه المغرب.

وقال الهيبة، الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، صباح أمس(الخميس)، إنه لا يُمكن مقارنة المغرب بدول المنطقة في مجال حقوق الإنسان، خاصة الجزائر، على اعتبار الإصلاحات التي باشرها في هذا المجال، ونفى أن تكون هذه التقارير تركز فقط على السلبيات أو النقائص، مؤكدا أنها تتضمن المنجزات أيضا.

وانتقد التعامل السطحي في قراءة هذه التقارير، وعدم منحها الوقت الكافي للتعمق فيها. وقال إن التقارير الصادرة تشير كلها إلى الإيجابيات التي تحققت في مسار بناء دولة الحق والقانون وتكريس حقوق الإنسان، مع تسجيل بعض النقائص، وهو أمر طبيعي، لأن أصحاب التقارير هم خبراء محايدون، وليسوا تابعين إلى أي مؤسسات أو إدارات، عدا أنهم يعتمدون المعايير نفسها التي تعتمد بالنسبة إلى الدول التي قطعت أشواطا متقدمة في مسار حقوق الإنسان، وليس الدول المتخلفة في هذا المجال.

وأكد الهيبة أهمية أن تُنشر هذه التقارير على نطاق واسع، ويتملكها البرلمان وتعرض على اللجان المختصة، خاصة لجنتي العدل والتشريع بمجلسي البرلمان، من أجل تعميق دراستها وتوسيع النقاش حولها، حتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب التقارير المعنية.

من جهة أخرى، أكد الهيبة أن المغرب يتفاعل مع كل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ما يعكس انخراطه الجدي والذي لا رجعة فيه في مسار حقوق الإنسان، مستحضرا بعض الإنجازات المؤسساتية التي تحققت في مجال تكريس هذا البعد وطنيا، خاصة من خلال إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، ومؤسسات أخرى من قبيل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك كله في أفق تعزيز مسار بناء دولة الحق والقانون وتكريس حقوق الإنسان، مشددا على أن المغرب عازم على المضي قدما في هذا المسار، وسيواصل تعزيز مسار الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والتفاعل مع كل الآليات الأممية. وكان المحجوب الهيبة استعرض، أخيرا، خلال لقاءات عقدها بنيويورك مع كبار المسؤولين الأمميين، وعدد من الدبلوماسيين المعتمدين لدى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية خاصة (هيومن رايتس ووتش) ومنظمة العفو الدولية، المسلسل الوطني في مجال تعزيز وتوطيد حقوق الإنسان.

وأطلع الهيبة محاوريه حول آخر المبادرات الوطنية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان وتفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وبخصوص المبادرات الوطنية ذكر الهيبة بالقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة لتعزيز التفاعل مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالشكاوى المقدمة من قبل المجلس ولجانه الجهوية، بما في ذلك تلك الموجودة في الأقاليم الجنوبية والرد في غضون مدة أقصاها ثلاثة أشهر على هذه الشكاوى، بالإضافة إلى تعيين نقاط الاتصال في جميع الإدارات المعنية.

وأشار إلى المصادقة على مشروع قانون إصلاح القضاء العسكري الذي سيعرض قريبا على البرلمان، والذي يهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذ أبرز أنه لن يتم تقديم المدنيين أمام المحكمة العسكرية. وتطرق كذلك، إلى السياسة الجديدة للهجرة، مشيرا إلى قرب صدور تشريعات جديدة تهم اللجوء واللاجئين ومكافحة الاتجار بالأشخاص ومسألة الهجرة.

جمال بورفيسي

المحجوب الهيبة في ضيافة وكالة المغرب العربي للأنباء (عبد المجيد بزيوات)

اجتماعات مجلس الأمن الدولي حول الصحراء تهيمن على الحياة السياسية المغربية

محمود معروف
APRIL 17, 2014

الرباط . 'القدس العربي' من : تهيمن دورة مجلس الامن الدولي حول نزاع الصحراء الغربية، التي تبدأ اليوم الجمعة، على الحياة السياسية المغربية، لخطورة ما يمكن ان تسفر عنه هذه الدورة على مستقبل هذا النزاع، وما سيكون عليه الموقف المغربي اذا ما تضمن القرار ما يمس بسيادة المغربعلى المنطقة التي استردها من اسبانيا منتصف سبعينات القرن الماضي.

ويتخذ المجلس من تقرير قدمه الامين العام للامم المتحدة امس الخميس، ارضية للقرار الذي يصوت عليه الاسبوع القادم، والتقرير تضمن مواقف وخلاصات وتوصيات مؤرقة للمغرب حيث وضع بان كي مون النزاع تحت وصف 'تصفية الاستعمار' وهو ما يعني اعتبار الوجود المغرب بالمنطقة المتنازع عليها 'استعمارا'.

كما يدعو با كي مون الى آلية دولية مستقلة لمراقبة حقوق الانسان، وهذه الالية ليست فقط تدخلا فيما يعتبره المغرب جزءا من سيادته على المنطقة بل تشكيك بالاليات والمؤسسات المغربية الرسمية والاهلية الناشطة في مجال حقوق الانسان واتهامات للسلطات المغربية بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان بالمنطقة، رغم ما اورده التقرير من اشادة للتقدم والاصلاحات التي حققها المغرب بهذا الميدان.

وتضمن تقرير بان كي مون دعوة لمراقبة استغلال الثروات الطبيعية للمنطقة والتأكيد على مشاركة الاتحاد الافريقي في تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة، فيما المغرب منسحب من هذا الاطار الاقليمي (منظمة الوحدة الافريقية سابقا) منذ 1984 ويتهمها بالانحياز. وأكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان بالمغرب أن تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يشكل اختيارا استراتيجيا وإراديا للمملكة لا رجعة فيه وان هذا التفاعل تطور بتطور تفاعل بلاده مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وقال المحجوب الهيبة السيد الهيبة امس الخميس في ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء أنه تم تعزيز الآليات الوطنية المغربية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وأن تعزيز انفتاح المغرب على الآليات الدولية والإطار المؤسساتي والمعياري الداخلي يعكس التحسن الملموس والعملي لوضعية حقوق الإنسان في المغرب بشكل عام وعبر كل البلاد.

وشدد السيد الهيبة على أنه لا يمكن قياس درجة التزام دولة ما بدرجة التصديق على المعاهدات، مضيفا أن المغرب يلتزم بإعداد شروط التنفيذ الفعلي لالتزامات الدولة وتعزيزه بطريقة مستدامة.ودعت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى تجديد الجهود الرامية حل نزاع الصحراء، وتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة 'المينورسو' في الصحراء.

وقالت الجنوب إفريقية دلاميني زوما، أنَّ ثمةً ضرورةً لينتهز مجلس الأمن الدولي الفرصة وينظر في تقرير بان كِي مون ويعتمده، في إشارة إلى مراقبة دائمة وغير منحازة لحقوق الإنسان في الصحراء وبمخيمات تندوف.

وأشادت الحكومة الإسبانية بالتدابير التي اتخذها المغرب في مجال الدفاع واحترام حقوق الإنسان.

وقال بلاغ لوزارة الخارجية الإسبانية، حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن إسبانيا تشيد بالتدابير التي اتخذتها السلطات المغربية في مجال حقوق الإنسان.

وكانت إسبانيا قد أشادت في اذار/ مارس الماضي بمصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون يتعلق بالقضاء العسكري، وبقرار مجلس الحكومة التفاعل السريع مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.وشددت وزارة الخارجية الإسبانية على أن اعتماد هذه التدابير شكل 'خطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق الإنسان والحريات في المغرب الا ان مدريد لم تبد موقفا واضحا من دعوة بان كي مون لآليَّة دوليَّة وما إذا كانت إسبانيا تدعمها أوْ أنها لا ترى حاجةً إليها.

وجددت وزارة الخارجيَّة الإسبانيَّة دعمها لمساعِي الأمم المتحدة نحو إيجاد حلٍّ عادل ودائم لملف الصحراء، موازاةً مع تقدير العمل الذِي قامت به بعثة المينورسُو.

كما تفادت مدريد ترجِيح كفَّة أيِّ حلٍّ نهائي للنزاع على الآخر، حيث لمْ تشيد بمقترح الحكم الذاتِي الذِي تقدمَ به المغرب لحلِّ النزاع، ولا اعلنت دعمها لاستفتاء لتقرير المصير.

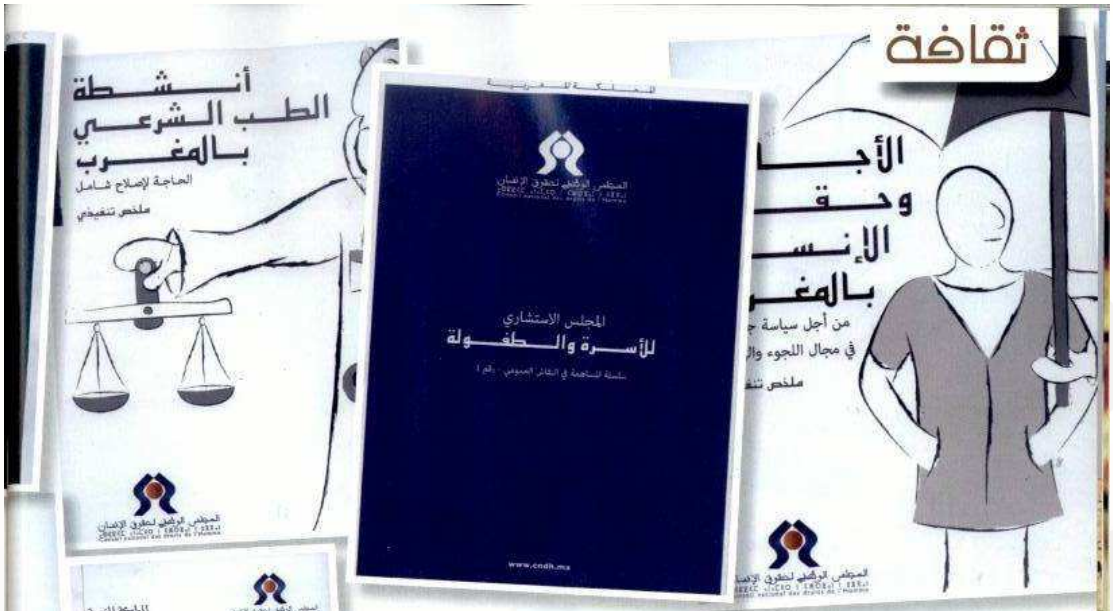

إصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

247/34-35

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان دفعة جديدة من الكتب تتناول تيمة حقوق الإنسان في بعديها الوطني والدولي، ويأتي ذلك في إطار مهامه المتمثلة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في الوعي العام.

رجاء بطاوي
battaouiraja@hotmail.com

وزنامة أدبية جديدة حاول المجلس من خلالها المساهمة في تعميم الإصدارات المتصلة بحقوق الإنسان وترويجها لدى القارئ المغربي. وتشتمل المجموعة التي تضم إصدارات المجلس باللغتين العربية والفرنسية، على منشورات معنونة بـ'المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة'، 'في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان'، 'الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب'، 'أنشطة الطب الشرعي في المغرب'، 'شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين'، وديوان 'البالا والفاس' بالإضافة إلى تقارير حول أشغال وندوات ودراسات وتوصيات وآراء استشارية تضمها المراجع والمؤلفات المختلفة الصادرة عن المجلس.

1 - "في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان":

هي الطبعة الثانية لنصوص مختارة من 261 صفحة أعدها وترجمها كل من محمد سبيلا، عبدالسلام بنعبد العالي ومصطفى لعريصة، بشراكة مع دار توبقال للنشر، ويستحضر المؤلف المسيرة الطويلة والشاقة للمجموعات البشرية وهي تسعى للحصول على حقها وإغناء سلسلة الحقوق والواجبات أيضا وفق قيم الحياة العصرية الديمقراطية روحا ومنهجا. والهدف الأساس للكتاب هو فسح المجال للقارئ لإعمال الفكر وممارسة حرية التفكير ودفعه إلى تبين اختلافات وجهات النظر، والتماس طريق يقوده أيضا إلى إدراك ما يطرحه مفهوم حقوق الإنسان من إشكالات فلسفية، وصعوبات نظرية.

2 - شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين: تجربة المغرب في مجال الحماية الاجتماعية، 150 صفحة. وهو عبارة عن نصوص مترابطة تتجه لبناء جملة من المعطيات والمواقف في موضوع شروط تشغيل العمال المنزليين، حيث يتوقف المؤلف عند كيفيات تمظهر مفهوم ضبط العلاقات التي تربط بين هذه الفئة من الأجراء بمشغليهم، وذلك في أفق إقرار حماية اجتماعية لهم وتمتيعهم بالحقوق

نتائج تجربة المغرب في باب العمالة المنزلية، معتمدا في عمليات مقاربته على محصلة معاينات ميدانية.

3 - "البالا والفاس": ديوان زجلي للراحل عبد الله ودان، من تنسيق وتقديم حسن بحراوي. من خلال تقديمه لهذا الديوان الزجلي يستحضر حسن بحراوي ذكرى عبدالله ودان، الذي برز في الأوساط الطلابية المغربية خلال النصف الثاني من السبعينات في تزامن مع بروز حركة شعرية طلابية شهدتها كلية الآداب بالرباط، حيث اشتهر عبدالله ودان في الأوساط الطلابية بعدد من المدن المغربية بقصائد لاقت الكثير من الترحيب في اللقاءات والقراءات الطلابية، بل أتيح لكثير من هذه القصائد، بعد انتقال عبدالله ودان إلى فرنسا أواخر السبعينات، لمتابعة دراسته في تخصص الأنتربولوجيا، أن تتحول إلى أغاني ملتزمة حيث أصبحت شعارا لمرحلة ساخنة عاشها الطلاب في فضاءات عدد من الجامعات المغربية. يرصد حسن بحراوي، في تقديمه للديوان، مسار الزجال عبر ثلاث مراحل أرخت لتحولات إبداع عبدالله ودان ليخلص إلى أن الوفاء للوطن والإنصات لنبض الاحتقانات التي تخترقه والاهتزازات التي تتناوب عليه هو السبيل الذي قاد الزجال إلى معانقة قضايا تشغل العموم، ويأتي هذا الإصدار في إطار عمل المجلس في مجال حفظ الذاكرة عموما، والذاكرة الثقافية بشكل خاص.

4 - "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة": مؤلف من 200 صفحة، وهو عبارة عن مجموعة وثائق ترصد الملامح الكبرى لواقع الهجرة إلى المغرب، والسياقات التاريخية والسياسية التي حددت لمفهوم عولمة الهجرة، وأثار السياسة الصارمة التي تعتمدها أوروبا لمراقبة حدودها الخارجية، وانعكاس ذلك على المغرب الذي تحول بدوره إلى أرض للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين وغير النظاميين.

كما يرصد الكتاب واقع اللاجئين وطالبي اللجوء في المغرب، داعيا السلطات العمومية في تدخلاتها إلى مراعاة المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجانب وكذا الالتزامات الدولية للمغرب التي تكرسها مصادقته على مجموع الصكوك الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان لاسيما توقيع المغرب والاتحاد الأوروبي وست دول أعضاء في يونيو 2013 على إعلان مشترك يضع أسس الشراكة من أجل الحركية، داعيا في ختامه إلى تنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، تضمن حماية الحقوق وترتكز على التعاون الدولي وإدماج المجتمع المدني. لرفع التحدي، وجعل المغرب نموذجا يحتذى به من لدن العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مماثلة.

5 - أنشطة الطب الشرعي بالمغرب: إصدار تقريري يضع الطب الشرعي بالمغرب على مشرحة تشخيص واقعه البنيوي والبشري وعلاقاته مع الأطراف التي يتعامل معها. حيث يقدم معطيات عن الخصاص المهول في الطب الشرعي بالمغرب الذين لايتجاوزون 20 طبيبا شرعيا متخصصا.

كما يسجل عددا من الملاحظات، ومن بينها ممارسة أنشطة الطب الشرعي المرتبطة بحالات الوفاة إما في مستودعات الأموات بالمستشفيات أو في مستودعات الأموات البلدية. علما بأن معظم مستودعات الأموات بالمراكز الاستشفائية تعرف تقادم مبانيها ومعدات التبريد بها. كما أن المعدات اللازمة لإجراء التشاريح غير كافية أو في حالة سيئة. أما مستودعات الأموات التابعة للبلديات، فهي في حالة أفضل نسبيا. إلا أنها معزولة عن بيئة المستشفى وما توفره من بنيات تقنية وفرق طبية متعددة التخصصات.

المؤلف أشار كذلك، إلى أن هناك نقصا في الأطر الطبية المختصة في مجال التشريح. فباستثناء الأطباء المختصين في الطب الشرعي، فإن أطباء المستشفيات الذين يمارسون التشريح ليس لهم أي تكوين في هذا المجال. كما أن عددا مهما من الأطباء في مكاتب حفظ الصحة بالبلديات المكونين في مجال التشريح مشرفون على سن التقاعد، مما يطرح إشكالية الخلف بعدة على المدى القصير، فضلا عن أنه لا يتم دائما إطلاع الأطباء المكلفين بإجراء عمليات التشريح على رهانات وغايات التحقيق، كما أنه لا يتم تأطير أو تقييم عملهم مما ينجم عنه ضعف أدائهم في التحقيقات الجنائية، دون إغفال جانب التعويضات الممنوحة نظير أنشطة الطب الشرعي، في إطار نظام الأداءات والصوائر العدلية التي لاتتجاوز 100 درهم عن عملية التشريح على سبيل المثال، ولا تغطي ما يجب أن توفره المستشفيات والبلديات من تكاليف البنيات وتهيئة المرافق ووسائل العمل.

6 - العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: كتيب من 41 صفحة، من توقيع كمال عبداللطيف، وهو سلسلة نصوص مترابطة تتجه لبناء جملة من المعطيات والمواقف في موضوع العدالة والعدالة الانتقالية حيث يتوقف المؤلف عند كيفيات تمظهر المفهوم في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، ويراوح كمال عبداللطيف في عملية البناء، بين توجهين منهجيين اثنين، يعتني في الأول منهما بمفهوم العدالة وكيفيات تحوله في الفكر المعاصر. ويتجه في الثاني، للاقتراب من نتائج تجربة المغرب في باب العدالة الانتقالية. يعتمد المؤلف في عمليات مقاربته على محصلة تجارب الانتقال الديمقراطي، كما تبلورت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا ليرسم، انطلاقا منها الملامح الكبرى للمرجعيات النظرية والسياقات التاريخية والسياسية التي حددت لمفهوم العدالة الانتقالية الدلالة والأفق.

7 - معجم "فرنسي-عربي" لحقوق الإنسان: أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان معجما "فرنسي-عربي" لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وكتيبا تعريفيا بالمجلس. ويضم المعجم المفردات الأساسية للغة حقوق الإنسان والقانون الدولي في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية. ويسعى المجلس من خلال هذا المعجم، كما جاء في مقدمته، إلى الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والوعي بقضاياها لإشعاعها والدفاع عنها. ويتضمن المعجم، فضلا عن مادته الأساسية، ملحقا خاصا بمصطلحات وألفاظ العدالة الانتقالية.

أما الكتيب التعريفي الواقع في 56 صفحة من الحجم المتوسط، فيضم، من بين ما يضمه، تقديما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر التطرق للمحة تاريخية عن إنشاء المجلس، ومهامه، ومحاور عمله، فضلا عن تخصيص باب مستقل عن تتبع تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما يتناول الكتيب التعريفي مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، والنظام الداخلي للمجلس بالإضافة إلى معلومات عملية ■

القنيطرة

توقيع اتفاقيات شراكة بين هيئة حقوقية وأكاديمية

التعليم للنهوض بحقوق الإنسان

الخبر

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب الشراردة بني احسن، يوم الأربعاء الماضي، بالقنيطرة، اتفاقية شراكة وتعاون تهم مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتنص هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها بمناسبة افتتاح المهرجان الوطني الأول للمسرح التربوي، الذي تنظمه الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب من 16 إلى 18 ابريل الجاري، تحت شعار «مؤسسة تعليمية بدون عنف»، على تنظيم ندوات وملتقيات وورشات التفكير في مجال حقوق الإنسان، وعقد أنشطة للتعريف بالمعايير الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع أندية المواطنة والتربية على حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

كما تؤكد الاتفاقية على تشجيع المبادرات الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والعمل الميداني المتصل بحقوق الإنسان على مستوى جهة الغرب الشراردة بني احسن.

وتتضمن هذه الاتفاقية، التي وقعها عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وعزيز نحية، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الغرب، إقامة دورات تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الأطر التربوية والإدارية بالمؤسسات التعليمية، فضلا عن تزويد المكتبات المدرسية بالوثائق ذات الصلة بالصكوك الدولية والإقليمية المرتبطة بحقوق الإنسان، ومنشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

قال إن المؤسسات الوطنية كافية لحماية حقوق الإنسان

الهيبة: إلحاح بعض الجهات على توسيع مهمة المينورسو غير واقعي

31/886

■ الرباط - الخبر

أعلن المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، عن وضع اللمسات الأخيرة، لتقريره الذي سيقدمه المغرب شهر ماي المقبل، في إطار الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان بجنيف بسويسرا، حيث سيدافع عن التوصيات التي نفذها، والأخرى في طور الإنجاز، والتي يواصل بشأنها الإصلاحات الضرورية المرتبطة بفصول الدستور الجديد.

الهيبة في معرض جوابه على أسئلة «الخبر»، في لقاء رعاه منتدى المغرب العربي للأنباء، أمس الخميس، نفى أن يكون المغرب ضمن صنف الدول التي توجد في وضعية ماساوية في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان.

الهيبة أوضح أن تقارير حقوق الإنسان لدول المنطقة المغاربية مثلا، جلها سلبية، باستثناء المغرب، الذي يتم فيه تثمين منجزاته الإيجابية رغم أنه يقارن بشكل قاس اعتمادا على المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، مضيفا أنه منذ عقد الثمانينات قدم المغرب 40 تقريرا، تظهر تطورا لافتا لا ينكره إلا جاحد في مجال حماية حقوق الإنسان، والنهوض بها. الهيبة أكد أن الإشكالية تكمن أحيانا في الاعتقاد بأن ملاحظات المنظمات الدولية، جديدة، وقاسية، وهي في حقيقتها توصيات قديمة في طور الإنجاز بالمغرب، ولتفادي سوء التواصل هذا، يمكن للبرلمان المغربي، متابعة تلك التوصيات، عن طريق مناقشة عامة لها، في لجنتي العدل والتشريع بمجلس النواب، والمستشارين.

الهيبة قال إن المغرب يتوفر على آليات وطنية لحقوق الإنسان، لا توجد في دول شمال إفريقيا، وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، وأخرى ذات الصلة، مثل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، مضيفا أنها مؤسسات مختلفة، لكنها منسجمة في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان.

وبخصوص موقفه من تقرير بان كي مون، الأمين العام لهيأة الأمم المتحدة، قال الهيبة إن إلحاح بعض الجهات على توسيع مهمة المينورسو ليس ذي سند قانوني ولا واقعي، لأن المغرب يتوفر على آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان، مستقلة ومحايدة، وهو خيار وطني يتماشى مع المعاهدات الدولية، ذات الصلة بحقوق الإنسان.

الهيبة شدد على أن المغرب ملتزم بالشرعية الدولية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، حيث يتفاعل مع توصياتها بصفة دائمة ومستمرة، ومن خلال هيأته المستقلة التي أنشأت للغرض ذاته.

التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بتكوين موظفي الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان

و.م.ع

17.04.2014

18h45

الرباط/17 أبريل 2014/ومع/ وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشركة الخطوط الملكية المغربية، اليوم الخميس بالرباط، اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، والرئيس المدير العام للشركة السيد إدريس بنهيمة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية.

وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

وقال السيد اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، "إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عمليا أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب (..) والرهان تحديدا هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى تمييز"، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز.

من جهته، أكد السيد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية.

وأضاف أن "ظواهر التمييز على متن الطائرات تتم بطرق لا واعية، وهذا يتطلب – ليس فقط التركيز على القيم التي يحملها موظفونا – بل على تمكينهم من تكوين، وهذا يقتضي عملا عميقا للتعرف على مفهوم التمييز".

وأعرب، من جهة أخرى، عن سعادته لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان استجاب لطلب الشركة المتعلق بتمكين موظفيها من تكوين في مجال حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، أكد السيد اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية تروم تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، خاصة ما تعلق بالنهوض بفكر حقوق الإنسان، والنهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بمعية مختلف الشركاء من القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية وشبه العمومية، أو المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مع التذكير في الآن ذاته بالعمل الذي يقوم به المجلس في كامل التراب الوطني داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ومعاهد التكوين.

وفي السياق ذاته، قال السيد بنهيمة إن الخطوط الملكية المغربية بادرت باللجوء إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان "إيمانا منا بالدور الفعال لهذه المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والأخوة والتسامح".

وأضاف أن فكرة التوصل لهذه الاتفاقية جاءت انطلاقا "من تشبثنا في الخطوط الملكية المغربية بنفس القيم العالمية، لذلك لم نتردد في الانخراط في برنامج التكوين الذي سهر على إنجازه خبراء مشهود لهم بكفاءتهم على المستوى الدولي".

تجدر الإشارة إلى أن 1500 موظف بالخطوط الملكية المغربية سيستفيدون من هذا البرنامج التكويني، الذي يركز على مبادئ حقوق الإنسان، وقيم التسامح والانفتاح على الآخر.
وتعمل الشركة، التي يسير أسطولها رحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا، بنقل أكثر من ستة ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة.
ت/ب/عج/ دك

http://www.menara.ma/ar/2014/04/17/1125660-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بتكوين موظفي الخطوط الملكية المغربية في مجال حقوق الإنسان

و.م.ع

17.04.2014

18h45

الرباط/17 أبريل 2014/ومع/ وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشركة الخطوط الملكية المغربية، اليوم الخميس بالرباط، اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، والرئيس المدير العام للشركة السيد إدريس بنهيمة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية.

وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

وقال السيد اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، "إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عمليا أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب (..) والرهان تحديدا هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى تمييز"، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز.

من جهته، أكد السيد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية.

وأضاف أن "ظواهر التمييز على متن الطائرات تتم بطرق لا واعية، وهذا يتطلب – ليس فقط التركيز على القيم التي يحملها موظفونا – بل على تمكينهم من تكوين، وهذا يقتضي عملا عميقا للتعرف على مفهوم التمييز".

وأعرب، من جهة أخرى، عن سعادته لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان استجاب لطلب الشركة المتعلق بتمكين موظفيها من تكوين في مجال حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، أكد السيد اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية تروم تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، خاصة ما تعلق بالنهوض بفكر حقوق الإنسان، والنهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بمعية مختلف الشركاء من القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية وشبه العمومية، أو المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مع التذكير في الآن ذاته بالعمل الذي يقوم به المجلس في كامل التراب الوطني داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ومعاهد التكوين.

وفي السياق ذاته، قال السيد بنهيمة إن الخطوط الملكية المغربية بادرت باللجوء إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان "إيمانا منا بالدور الفعال لهذه المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والأخوة والتسامح".

وأضاف أن فكرة التوصل لهذه الاتفاقية جاءت انطلاقا "من تشبثنا في الخطوط الملكية المغربية بنفس القيم العالمية، لذلك لم نتردد في الانخراط في برنامج التكوين الذي سهر على إنجازه خبراء مشهود لهم بكفاءتهم على المستوى الدولي".

تجدر الإشارة إلى أن 1500 موظف بالخطوط الملكية المغربية سيستفيدون من هذا البرنامج التكويني، الذي يركز على مبادئ حقوق الإنسان، وقيم التسامح والانفتاح على الآخر.
وتعمل الشركة، التي يسير أسطولها رحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا، بنقل أكثر من ستة ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة.
ت/ب/عج/ دك

http://www.menara.ma/ar/2014/04/17/1125660-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

لارام تستعين بمجلس اليازمي لتدريب 1500 من موظفيها على ثقافة حقوق الإنسان

الجُمُعَة 18 أبريل 2014 09:24:00

لارام

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والخطوط الجوية الملكية المغربية امس الخميس بمقر المجلس الوطني بالرباط، اتفاقية تتعلق ببرنامج لتكوين موظفي الشركة في مجال حقوق الإنسان.

وتهم الاتفاقية، أساسا، برنامج التدريب الذي سينشطه خبراء معترف بهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي سيستفيد منه موظفو شركة الطيران الذين هم في اتصال دائم مع الزبائن، والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية. وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر.

وتعمل الخطوط الجوية الملكية المغربية، التي تقوم برحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا على نقل أكثر من 6 ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة. لذلك، فإن تحسيس أطر الشركة وتكوينهم في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة التسامح في صفوفهم والانفتاح واحترام الآخر سيمكن، حسب الشركة، "من تعزيز صورة شركة الطيران الوطنية وكذا المملكة التي حققت، في السنوات الأخيرة، إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة".

ويتعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب هذه الاتفاقية، على وجه التحديد، بدعم البرامج التدريبية التي أطلقتها شركة الطيران الوطنية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما سيدعم شركة الطيران الوطنية في مجال تنشيط وتأطير الأيام الدراسية والندوات في مجال حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، سيصبح بإمكان موظفو الشركة الاستفادة من مختلف برامج التكوين التي سينظمها المجلس الوطني وكذا الوثائق التي يتوفر عليها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، وبالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، فإنها تتعهد بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان. كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس الوطني في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-1500-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/11164#.U1EpBVUhBK5

.

مليار و200 مليون ميزانية مهرجان «كناوة»

أزولاي: الصويرة كانت مهمشة قبل المهرجان و«بركة كناوة واقفة معانا»

إبراهيم معلوف، ماركوس ميليي، ديديي لوكوود، ماريو كانونج، باسكو كوياتي..كل هذه أسماء عالمية ستكون حاضرة في الدورة 17 من مهرجان «كناوة..إيقاعات العالم» الذي سيعقد دورته المقبلة ما بين 12 و15 يونيو المقبل

© عبد المجيد رزقو

صحيفة الناس

اختار منظمو مهرجان «كناوة.. موسيقى العالم» بدء ندوة الإعلان عن الدورة 17 من المهرجان بأرقام وإحصائيات عن المهرجان الموسيقي. «كناوة» الذي عقد دورته الأولى بميزانية لا تتجاوز 60 مليون سنتيم، وصلت ميزانيته إلى مليار و200 مليون سنتيم. إلا أن مديرة المهرجان نائلة التازي، عبرت عن الصعوبات التي تواجه إدارة «كناوة» كل سنة للتمكن من توفير هذا المبلغ. التازي دعت الفاعلين الاقتصاديين لإيجاد صيغة أخرى لدعم المهرجان، مشيرة إلى أن هذه الصيغة عليها أن تتضمن رؤى على المدى البعيد.

وفي كلمة معبرة له عن مدينة الصويرة وعن المهرجان أشاد أندري أزولاي، المستشار الملكي ورئيس جمعية «الصويرة موكادور» المنظمة للمهرجان، بأهمية مهرجان «كناوة» الذي نجح في التعريف بالمدينة، وفي إعطائها بعدا عالميا، حسب أزولاي، الذي أكد أن مدينة الصويرة كانت مهمشة ومهملة من طرف السلطات قبل إقامة المهرجان بها.

المستشار الملكي وفي كلمة له باللهجة المغربية، قال إن «بركة كناوة واقفة معانا» مشيرا إلى أنه لولا هذه البركة لما تمكن من حشد ذاك العدد الكبير من الصحفيين والمهتمين الذين حضروا ندوة أول أمس الأربعاء بأحد فنادق مدينة الدار البيضاء.

وأشار أندري أزولاي، في كلمته خلال الندوة، أن المهرجان يبرز التاريخ الثقافي للمغرب، مضيفا، أن البلد الذي لا تاريخ له لا يمكن أن يتطلع إلى المستقبل، وأوضح أزولاي أن المهرجان ليس وليد صدفة إنما هو وليد تاريخ.

كما أضاف رئيس المهرجان، أن «كناوة» يكرس لقيم التعدد والتسامح التي عرف بها المغاربة، حسب المتحدث الذي أكد أن المغرب هو مغرب الحرية والتعدد. وقال المتحدث أن المهرجان كان تحديا في البداية، قائلا، «لن أقول إننا نجحنا في التحدي لكننا لم نفشل».

كما أكد أزولاي أن المهرجان أعطى قيمة لفناني الموسيقى الكناوية، الذين اشتهروا وأصبح لهم شأن بالمغرب وفي بلدان أخرى. مشيرا إلى أن هذه الفئة من الفنانين كانت مهمشة قبل المهرجان، لكن اليوم لا يمكن لأحد أن ينظر إلى الكناويين كما قبل، يقول أزولاي.

وعن أهمية المهرجان بالنسبة للمدينة، أكد أندري أزولاي أن الصويرة لم تكن لتحتضن مهرجانات أخرى كمهرجان «أندلسيات أطلسية» وغيرها، لولا «كناوة». وفي السياق ذاته عرض منظمو المهرجان إحصائيات قامت بها وكالة «فاليونس» للإحصاء، تشير إلى أن الصويرة تعرف زيارة 300 ألف متفرج خلال أيام المهرجان الأربعة، كما يعرف المهرجان تغطية 300 منبر إعلامي مغربي وأجنبي. وأضافت الإحصائيات إلى أن المدينة التي كانت تتوفر على 6 فنادق أصبحت اليوم تتوفر على 1200 سرير سنة 2001 توفرت خلال سنة 2013 على 5600 سرير.

ندوة الإعلان عن المهرجان عرفت حضور إدريس اليومي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشارك في المهرجان للسنة الثالثة على التوالي، عبر منتدى يقام ضمن فعاليات «كناوة..موسيقى العالم». وينظم المنتدى خلال الدورة المقبلة التي تجري فعالياتها ما بين 12 و15 يونيو المقبل تحت عنوان «إفريقيا القادمة». وأشار اليزمي في كلمة تقديمية للمنتدى، أن هذا الأخير سيستقطب ضيوفا من إفريقيا مثل الرئيس السينغالي السابق عبدو ضيوف، وأسماء أخرى لم تؤكد بعد حضورها.

اليزمي أكد أن إفريقيا تتوفر على كل المعايير اللازمة من أجل النجاح، لكن ما ينقص هو العزيمة والإرادة والاتحاد. وأشار منظمو المهرجان أن هذا الأخير يهتم بالبعد الإفريقي في «كناوة..موسيقى العالم» منذ سنوات، عبر اختيارات الفنية والفنانين الذين يتم استقطابهم. وأكد أزولاي بدوره عن أهمية الاهتمام بهذا البعد.

المهرجان سيكرم خلال دورته المقبلة الصحافي الراحل الطيب حذيفة عبر تنظيم «ليلة حمادشة» هذا اللون الذي كان الصحافي الوفي للمهرجان يحبه.

من جهة أخرى قدم كريم زياد والمعلم عبد السلام اليكان، المديران الفنيان للمهرجان، البرنامج الفني للدورة، والذي من المنتظر أن يضم أسماء بارزة في عالم الفن والموسيقى. إذ تعرف الدورة المقبلة حضور العازف الأمريكي الشهير ماركوس ميليي، والذي سيلتقي في إقامة فنية مع المعلم مصطفى باقبو. كما يستضيف المهرجان ديبدي لوكوود، والذي سيلتقي في إقامة فنية مع حسن بوسو ابن الراحل حميدة بوسو والعازف الأمازيغي فولان.

المهرجان يستقطب أيضا الفنان إبراهيم معلوف، والذي حضر في الدورة الماضية من مهرجان «جازابلانكا» بعد أن استضافه مهرجان «كناوة» سنة 2006. المغنية النيجيرية آبو ستكون بدورها حاضرة في الدورة المقبلة، التي ستستقطب أيضا ماريو كانونج، ويتضمن البرنامج الفنان السينغالي ميطا. وسيكون حفل الاختتام عبارة عن إقامة فنية بين الفنان باسيلي كوياتي والمعلم حميد القصري.

إدارة المهرجان أعلنت خلال الندوة عن ولادة مشروع جديد، وهو عبارة عن مجموعة من الأقراص المدمجة للتراث الكناوي، وكذا كتب عن هذا التراث. المشروع الذي اشتغل عليه الموسيقي أحمد عيدون والمعلم عبد السلام اليكان، يهدف إلى التوثيق لهذا الفن المغربي.

صحيفة
الناس

عدسة الناس

19/164

نظمت، يوم أول أمس الأربعاء، ندوة الإعلان عن الدورة 17 من مهرجان «كناوة..موسيقى العالم»، وحضر الندوة كل من أندري أزولاي رئيس جمعية «الصويرة موكادور»، المنظمة للمهرجان، ونائلة التازي مديرة المهرجان، وادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمديرين الفنيين للمهرجان كريم زياد والمعلم عبد السلام. هذا بالإضافة إلى مجموعة من المهتمين بالفن ومن شركاء المهرجان ومحتضنيه.

صور: عبد المجيد رزقو

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

مجلس اليزمي يدرب مضيفي الطيران على احترام حقوق الإنسان

16712

الرباط: خاص

وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشركة الخطوط الملكية المغربية، اتفاقية شراكة تتعلق ببرنامج للتكوين في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفي الشركة.

وتندرج هذه الاتفاقية، التي وقعها أمس (الخميس) بالرباط إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإدريس بنهيمة، الرئيس المدير العام للشركة، في إطار تقوية علاقات التعاون والتشاور والتنسيق بين الطرفين، لتعزيز القيم الكونية لحقوق الإنسان.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم برامج التكوين التي أطلقتها الشركة في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وينشط هذه البرامج التكوينية خبراء معترف بهم من طرف المجلس، حيث سيستفيد منه 1500 موظف وإطار بالخطوط الملكية المغربية.

وتتعهد الشركة، بالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لفائدة أطرها وموظفيها، بموجب هذه الاتفاقية، بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال النهوض بحقوق الإنسان، وكذا المشاريع المتعلقة بتنمية ثقافة حقوق الإنسان، كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية.

وقال اليزمي بخصوص الموضوع: "إن ما يقارب مليون مسافر يستعملون عملياً أسطول الخطوط الملكية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، وقد تنشأ، بشكل إرادي أو غير إرادي، مشاكل تتعلق بالتمييز إزاء الركاب والرهان تحديدا، هو تكوين موظفي الشركة على رصد كل الحالات التي قد تؤدي إلى تمييز"، وذكر، في هذا السياق، بوجود مقتضيات واضحة في الدستور تنص على محاربة ظاهرة التمييز.

من جهته، أكد بنهيمة، في تصريح مماثل، أنه يتعين على الشركة أن تكون لها حساسية خاصة إزاء كل ما يمكن أن يعتبر ظاهرة تمييز، وذلك بالنظر لكون أنشطتها تستهدف 80 بلدا، علاوة على تشغيلها لموظفين من 35 جنسية، ما يجعلها تواجه كل يوم تعددية ثقافية ودينية ولغوية.

وأضاف أن "ظواهر التمييز على متن الطائرات تتم بطرق لا واعية، وهذا يتطلب -ليس فقط التركيز على القيم التي يحملها موظفونا- بل على تمكينهم من تكوين، وهذا يقتضي عملا عميقا للتعرف على مفهوم التمييز".

وأعرب، من جهة أخرى، عن سعادته لكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان استجاب لطلب الشركة المتعلق بتمكين موظفيها من تكوين في مجال حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، أكد اليزمي، في كلمة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية تروم تقوية قدرات مختلف الفاعلين في المجالات التي تشملها الاتفاقية، خاصة ما يتعلق بالنهوض بفكر حقوق الإنسان، والنهوض المشترك بمنجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن مسلسل من المبادرات التي يقوم بها المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان بمعية مختلف الشركاء من القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية وشبه العمومية، أو المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مع التذكير في الآن ذاته بالعمل الذي يقوم به المجلس في كامل التراب الوطني داخل المؤسسات التعليمية والجامعات ومعاهد التكوين.

وفي السياق ذاته، قال بنهيمة إن الخطوط الملكية المغربية بادرت باللجوء إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان "إيمانا منا بالدور الفعال لهذه المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والأخوة والتسامح".

وأضاف أن فكرة التوصل لهذه الاتفاقية جاءت انطلاقا "من تشبثنا في الخطوط الملكية المغربية بنفس القيم العالمية، لذلك لم نتردد في الانخراط في برنامج التكوين الذي سهر على إنجازه خبراء مشهود لهم بكفاءتهم على المستوى الدولي".

تجدر الإشارة إلى أن 1500 موظف بالخطوط الملكية المغربية سيستفيدون من هذا البرنامج التكويني، الذي يركز على مبادئ حقوق الإنسان، وقيم التسامح والانفتاح على الآخر.

وتعمل الشركة، التي يسير أسطولها رحلات في اتجاه أزيد من أربعين بلدا، بنقل أكثر من ستة ملايين مسافر سنويا ينتمون لجنسيات وأديان مختلفة.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

المحجوب الهيبة: حقوق الإنسان في الدستور جسدت توصيات هيأة «الإنصاف والمصالحة»

المغرب يتفاعل مع الآليات المستقلة والمحايدة والدائمة ■ لا مجال للمقاربة بين المغرب والجزائر بخصوص آليات حقوق الإنسان

16772

الرباط: يوسف لخضر

قال المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، إن توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة تم تنفيذها في مجملها، خصوصا في جانب جبر الضرر، مشيرا إلى أن الإصلاحات وصلت نسبة ما يزيد عن 90 في المائة في هذا المجال، وشكلت هذه التوصيات مرجعية الدستور في مجال حقوق الإنسان.

وأشار الهيبة إلى أن تنفيذ توصيات البيات الأمم المتحدة على أرض الواقع سجل تقدما في المغرب، مشيرا إلى أن هناك تحديات مطروحة، واعتبر الهيبة أن الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب منذ التسعينيات بنيت على أساس التزام وطني.

واعتبر الهيبة، في معرض حديثه خلال حلوله ضيفا على وكالة المغرب العربي للأنباء، أمس (الخميس)، أن من بين الإشكالات المطروحة في هذا المجال هو كيفية التنسيق في ما يتعلق بإعداد تقارير التي تقدم لآليات الأمم المتحدة، موضحا أن التقارير كانت تعد في إطار لجان خاصة في الوزارات، وأقر الهيبة أن التنسيق بين القطاعات في هذا الصدد يتم بدون نظرة شمولية، وهو ما تلاه إنشاء آلية للتنسيق متمثلة في المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وفي حديث عن الموضوع الراهن المتعلق بالصحراء، وإلحاح بعض الجهات على توسيع مهام المينورسو، قال الهيبة إن المغرب اختار اختيار وطني للتفاعل مع كل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "المستقلة والمحايدة والدائمة"، والتي تضم خبراء مستقلين يعينون بناء على معايير، وشدد على أنه خارج هذه الآليات لا يمكن أن نتحدث عن ميكانيزمات للمراقبة تسمها الاستقلالية والحياد والموضوعية.

ومضى الهيبة قائلا "المغرب في هذا المجال لا يقاس بدول ما تزال متأخرة في مجال التفاعل مع الآليات، ولكن يقاس مع الدول التي قطعت أشواطا مهمة في مجال حقوق الإنسان"، ونفى الهيبة أن تكون التقارير الدولية حول المغرب تتضمن كلها انتقادات وسلبيات، مشددا على أنها تتطلب قراءة متأنية، لأنها تسجل مجالات التقدم والانتقادات في نفس الوقت.

وبخصوص الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، قال الهيبة إنه لا مجال للمقاربة بين المغرب والجزائر وبعض الدول الأخرى في المنطقة، مذكرا أن المغرب أسس لآليات عدة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، إضافة إلى ما نص عليه الدستور.

وقال المحجوب الهيبة، إن تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان يشكل اختيارا استراتيجيا والتزاما متواصلا من حيث الموافقة على الاتفاقيات الدولية، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، والانخراط في كل آليات مراقبة حقوق الإنسان.

وأشار الهيبة، لمشاركة المغرب في مسار تقوية نظام هيئات المعاهدات الذي أطلقته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عام 2009، ولتقديم التقارير الوطنية بصورة دورية، منذ بداية التسعينيات، وازدادت الوتيرة بداية التسعينيات، حيث عرف المغرب بين عامي 2003 و2013 سبع استعراضات دورية آخرها لجنة حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في شتنبر 2013، واتفاقية مناهضة التعذيب في أكتوبر 2011، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري في غشت 2010.

وقال الهيبة إن المغرب ينظم حوارات تفاعلية وبناءة بين الوفود المغربية والخبراء من مختلف اللجان، وأعلن الهيبة عن برمجة قريبة لمناقشة تقريرين تم تقديمهما أخيرا، المتعلق بلجنة حقوق الطفل، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في شهر شتنبر المقبل، إضافة إلى تقارير دورية منجزة خلال هذه السنة، والتقرير حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التقارير التي توجد في طور الإنجاز.

واعتبر الهيبة أن الممارسة المتعلقة بهيات المعاهدات عرفت تطورا كبيرا خاصة منذ منتصف التسعينيات، وتميزت بدور المجتمع المدني المغربي الذي ساهم في هذا التطور من خلال تقاريره الموازية، والحرص على تطوير مقاربة تشاركية في إعداد ومناقشة التقارير، ومضى الهيبة قائلا "لا يمكن قياس درجة التزام أي دولة في مجال التصديق على المعاهدات إلا بمسألة التنفيذ الفعلي للالتزامات بطريقة متواصلة".

وأشار الهيبة أن الزيارات الخاصة تـــــزداد وتيرتها، حيث استضاف المغرب خمسة إجراءات خاصة ما بين شتنبر 2011 ودجنبر 2013، وهو ما يشكل معدل زيارة كل ستة أشهر، وهو معدل مرتفع بالنظر إلى الممارسة العامة للدول في هذا المجال، وأكد في هذا السياق أن السلطات العمومية تعمل وتحرص على ضمان أن تمر هذه الزيارات في ظروف جدية، دون قيود أو استثناءات على كل التراب الوطني، وأوضح الهيبة أن هذه الإجراءات الخاصة التي شملت المغرب زارت كل المناطق باستثناء إجراء واحد.

وأضاف الهيبة أن المغرب يرى هذه الزيارات فرصة لتمكين الأطراف من تملك الآليات وطريقة عملها، مشيرا أن المغرب هو البلد الوحيد في منطقة شمال إفريقيا الذي انضم إلى مجموع الاتفاقيات الدولية التسع التي تشكل النواة الصلبة لحقوق الإنسان.

وقال الهيبة إن "الجزائر وليبيا وتونس أطراف في معظم الاتفاقيات الدولية التسع، لكن المغرب هو الدولة الوحيدة الطرف في مجموع هذه الاتفاقيات إلى حد اليوم"، مشيرا إلى المغرب تدارك تقريبا كل التأخيرات المسجلة على مستوى تقديم التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى "التأخيرات الكبيرة" المسجلة على هذا المستوى في عدد من دول المنطقة.

واعتبر الهيبة أن المقاربة المغربية في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بتفعيل مقتضيات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان هي مقاربة تشاركية وشاملة تهدف إلى تسهيل التمكن من هذه الآلية، ويتم إشراك جميع الأطراف المعنية، من قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، ومجتمع مدني، وأوساط أكاديمية، ووسائل إعلام، مشيرا إلى أن هذه المقاربة تعتبر داخل مجلس حقوق الإنسان واحدة من "الممارسات الفضلى" التي ينبغي على الدول محاكاتها.

وأوضح الهيبة أن السياسة الجديدة للهجرة التي انخرط فيها المغرب، تندرج في إطار وفاء المغرب بالتزاماته في إطار مختلف الصكوك الدولية، وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ مجموعة من توصيات اللجنة المعنية بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مشيرا إلى أن هناك وعيا كبيرا بضرورة التوفيق بين المحافظة على الأمن والنظام العام، وحماية حقوق وكرامة المهاجرين والمهاجرات الذين يساهمون في إغناء وتعزيز دينامية المجتمع.

المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان (تصوير : أحمد الدكالي)

محمد سالم الشرقاوي : إصلاح القضاء العسكري والتجاوب الفعال مع شكايات المواطنين من شأنهما الرقي بالعمل الحقوقي

الجهات الصحراوية الثلاث:

أكد رئيس اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان العيون السمارة، محمد سالم الشرقاوي، أن مشروع إصلاح القضاء العسكري، وقرار الحكومة التجاوب الفعال والسريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان من شأنهما الرقي بالممارسة والعمل الحقوقيين، إلى مستويات أكبر .

وأضاف السيد الشرقاوي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن قرار إخراج الأشخاص المدنيين من اختصاص المحكمة العسكرية، الذي ينسجم مع الآليات الدولية والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، يتجاوب مع مقترحات المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، ويفتح مساحات هامة لعمل المؤسسات الضامنة لهذه الممارسات الحقوقية وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقال ''إن هذه القرارات إشارة قوية على أن المغرب جاد في تنفيذ كل التزاماته ومشاريعه، على الرغم من أننا متأكدون من هذا الأمر ونمارسه ونعيشه ، ولكن هذا لقطع الشك باليقين بالنسبة للعديد من المشككين حتى نثبت عكس ادعاءاتهم''.

كما أن هذه القرارات، يضيف السيد الشرقاوي، من شأنها أن تشكل حافزا لتطوير الأداء الوظيفي للمؤسسات بشكل يضمن حماية حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يضمن تطبيق القانون .

وأكد أن هذه القرارات سيكون لها انعكاس كبير على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، بالنسبة للمواطنين والمواطنات وللمؤسسات المشتغلة في هذا المجال وللمسؤولين المحليين، عبر تمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه، وبالتالي ستكون المردودية أفضل وستعطى للمواطنين الثقة للمشاركة بشكل متقدم وكذا لتسهيل النقاش السياسي والمتابعة عن قرب، معتبرا في هذا الصدد أن هذه صيغة أخرى من صيغ الديمقراطية التي تضمن إدراج أفكار المواطنين والمواطنات.

وأضاف أن ''هذه القرارات تعطي لنا كمؤسسة دفعة جديدة للقيام بعملنا على أحسن وجه وإيجاد إجابات كافية وشافية لكل التساؤلات التي يمكن أن تطرح علينا في أية لحظة، إلى جانب ما لدينا من جرأة وصراحة وشفافية في العمل''.

كما استعرض السيد الشرقاوي حصيلة التجربة الرائدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستوى هذه المنطقة، مذكرا بالمكتسبات والتراكمات التي تحققت في هذا المجال والتي من الواجب تحصينها، داعيا إلى التجاوب مع الملاحظات التي تتضمنها مذكرات المجلس والنداءات التي يتم توجيهها خلال محطات عديدة.

http://aljihat3.com/?p=567031

Aujourd'hui Le Maroc

Convention de partenariat CNDH-RAM

Les droits de l'Homme au service de l'image de marque du Maroc

315317

DNCR à Rabat
Ahmad Salaheddine

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Royal Air Maroc (RAM) ont signé, jeudi à Rabat, une convention aménageant leur partenariat pour promouvoir la culture et la pratique des droits de l'Homme au Maroc et pour conforter à l'étranger l'image de tolérance et de respect des libertés par le Royaume. Le document qui a été signé par les présidents des deux institutions Driss El Yazami et Driss Benhima prévoit un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne.

Plus précisément, il stipule que *«le CNDH s'engage à soutenir les programmes de formation lancés par la RAM dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire et à contribuer à l'animation et à l'encadrement des séminaires et des colloques organisés en la matière»*. Il dispose également que, pour ce faire, le CNDH s'engage aussi à mettre à la disposition de la compagnie ses publications et, en général, la documentation disponible concernant les mécanismes internationaux et régionaux relatifs à la propagation et à l'application de ces droits. Plus de 1.500 agents et cadres de la RAM seront concernés par la formation qui doit durer quelque 3 mois. Le but est de les sensibiliser et de les initier aux pratiques du droit humanitaire de manière *«à valoriser l'image de la compagnie nationale et celle du Royaume qui a accompli, au cours de ces dernières années, des réalisations importantes en matière des droits de l'Homme, de démocratie et de citoyenneté»*. On précise à ce sujet que la RAM dessert plus de quarante pays vers lesquels elle transporte plus de 6 millions de passagers.

En vertu de la convention – la 2ème du genre, la première ayant été conclue en 2008 – la RAM s'engage à financer les nouveaux programmes de formation et *«à soutenir les activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et les projets initiés pour le développement de la culture de ces droits»*. La compagnie se fait également obligation d'associer le CNDH *«dans toutes ses activités et ses manifestations traitant des domaines objet du partenariat»*.

Répondant à une question d'ALM, le PDG de la RAM a précisé que le volet «amélioration de la relation à la clientèle» fait également l'objet de la convention de partenariat car la collaboration avec le CNDH a montré que malgré un référentiel culturel nourri à la tolérance, le comportement vis-à vis de l'autre peut être entaché de discrimination. Or, a-t-il expliqué, RAM transporte plus de 6 millions de voyageurs dont certains n'ont d'image du Maroc que celle d'une cabine ou d'un salon d'aéroport, donc de relation directe avec les personnels. Ainsi en est-il des 800.000 Subsahariens dont la situation de passager en transit fait qu'ils n'ont du Maroc que l'image émise par le comportement des personnels. Il a, en outre, affirmé que la notion des droits de l'Homme peut s'étendre à ceux des employés. *«Nous avons donc procédé à l'extension de la couverture sociale à tous nos salariés et donc, à ceux d'entre eux qui sont à notre service dans les pays subsahariens ; ce qui n'était pas le cas dans un passé proche»*. Driss Benhima a précisé qu'outre cette mesure, les perspectives de carrière de ses personnels ont été élargies et la quête de parité érigée en orientation prioritaire.

Mahjoub El Haiba au Forum de la MAP

La réactivité du Maroc avec le système onusien des droits de l'Homme, un choix stratégique et irréversible

La réactivité du Maroc avec le système des Nations Unies concernant les droits de l'Homme est un «choix stratégique, volontariste et irréversible», a indiqué le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba.

M. El Haiba, qui était jeudi l'invité du Forum de la MAP, a affirmé que cette réactivité s'inscrit aussi dans le droit fil de l'engagement ferme pris par le Maroc pour renforcer les droits de l'Homme dans le pays.

Un engagement, a-t-il assuré, que reflète l'adhésion du Royaume à plusieurs mécanismes onusiens de protection de ces droits, confortée par le renforcement des mécanismes nationaux, en particulier à travers la mise en place du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et ses commissions régionales, «ce qui a permis des progrès tangibles de la situation des droits de l'homme dans l'ensemble du territoire national». Sur le plan onusien, M. El Haiba a mis en avant l'ouverture du Royaume sur l'ensemble des structures du CDH, en faisant montre d'une interaction continue aussi bien sur le plan des organes de traités, des procédures spéciales et de l'Examen périodique universel (EPU). Il a rappelé à cet égard que le Royaume a été l'un des quatre premiers pays à se soumettre à cet examen et a présenté, entre 2003 et 2012, sept rapports périodiques concernant différentes thématiques, dont celle portant sur la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale. Tout en mettant l'accent sur l'approche participative qui préside à l'élaboration et la discussion de ces rapports, en conférant un rôle important à la société civile, M. El Haiba a souligné l'importance accordée par le Royaume à la mise en œuvre des recommandations des mécanismes du CDH et leur suivi, en encourageant des initiatives dans ce sens au sein du Conseil national des droits de l'homme. Depuis 2000, le Maroc a reçu neuf visites thématiques des rapporteurs spéciaux des droits de l'Homme, dont cinq entre septembre 2011 et décembre 2013, à raison d'une visite tous les six mois, «ce qui représente une forte moyenne au niveau international», a-t-il dit. Pour la seule année 2013, le Royaume a reçu deux visites, l'une du groupe de travail sur la traite des êtres humains et l'autre du groupe de travail sur la détention arbitraire, a-t-il précisé, notant que les autorités marocaines oeuvrent à faciliter ces visites et garantir de bonnes conditions pour leur déroulement, sur tout le territoire national. Par ailleurs, le Maroc a invité d'autres rapporteurs spéciaux à effectuer de nouvelles visites au titre de 2014, dont l'expert indépendant en charge des engagements des droits de l'homme en faveur d'un environnement sûr, propre, sain et durable, la Rapporteure spéciale sur l'indépendance des juges et des avocats, et sur la liberté de religion ou de conviction. Actuellement, on se penche sur la possibilité d'organiser des visites du rapporteur spécial sur la peine de mort et les exécutions extra-judiciaires, sommaires ou arbitraires, et celui chargé de la question de la violence contre les femmes (2014-2015), a-t-il fait savoir. Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme a, en outre, indiqué que les progrès enregistrés par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme sont évalués selon les critères appliqués aux pays avancés en la matière, rappelant que la quarantaine de rapports élaborés depuis le début des années 80 sur la situation des droits de l'Homme au Maroc n'ont pas cessé de souligner les avancées enregistrées par le Royaume. De même, le Maroc s'efforce de remédier à certains aspects négatifs signalés dans ces rapports, a-t-il relevé, notant que le Royaume a choisi volontairement d'oeuvrer de façon continue pour la consolidation des droits de l'Homme. Il a, à cet égard, rappelé la mise en oeuvre de la majorité des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). M. El Haiba était l'invité du Forum de la MAP dans le cadre d'une série rencontres qu'organise l'agence depuis le mois de mars dernier en vue de mettre la lumière sur les réalisations accomplies par le Maroc en matière des droits de l'Homme.

Des représentants d'instances professionnelles et politiques, des médias et de la société civile, ainsi que des chercheurs et experts sont conviés à ces rencontres.

AL BAYANE

Espagne

Madrid salue les mesures adoptées par le Maroc en matière de respect des droits de l'homme

119541.

Le gouvernement espagnol a salué, mercredi, les mesures adoptées par le Maroc pour la défense et le respect des droits de l'homme. «L'Espagne salue les mesures entreprises par les autorités marocaines en matière des droits de l'homme», souligne un communiqué du ministère espagnol des Affaires étrangères et de la coopération, en réaction au dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-Moon, sur le Sahara.

L'Espagne s'était félicitée, en mars dernier, de l'adoption par le Conseil des ministres du projet de loi sur la justice militaire et de la décision prise par le conseil de gouvernement sur le traitement des plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

L'adoption de ces mesures constitue «une avancée positive sur la voie de la promotion du respect des droits et des libertés au Maroc», avait souligné le ministère espagnol des Affaires étrangères et de la coopération. Dans un autre registre, le ministre espagnol des Affaires étrangères et de la coopération, José Manuel Garcia-Margallo, a mis en exergue, mercredi, l'«excellente coopération» du Maroc en matière de lutte contre l'immigration clandestine.

«Je veux mettre l'accent sur l'excellente coopération du Maroc dans la lutte contre les flux migratoires illégaux», a affirmé le chef de la diplomatie espagnole lors d'un point de presse, à Alicante, à l'issue d'une réunion des ministres des Affaires étrangères des pays méditerranéens de l'Union européenne (MedGroup).

A ce titre, Margallo a appelé l'Union européenne (UE) à accorder davantage d'aide aux pays d'origine et de transit de l'immigration clandestine, faisant noter que cette problématique ne concerne pas seulement les pays frontaliers mais tous les membres de l'UE.

Une aide financière et une coopération pour le développement s'avèrent nécessaires pour aller de l'avant dans la lutte contre la pauvreté et juguler ainsi l'arrivée massive des immigrés clandestins, a-t-il dit.

La réunion des ministres des Affaires étrangères des sept pays du «MedGroup» de l'UE a appelé à la «solidarité et au soutien financier» des autres pays européens pour faire face au phénomène de l'immigration illégale.

«La solidarité au sein de l'UE avec les Etats membres du Sud qui sont affectés par l'arrivée massive des flux migratoires doit comprendre un soutien financier adéquat et efficace», a-t-on souligné dans la Déclaration conjointe sanctionnant les travaux de cette réunion, marquée par la participation des chefs de la diplomatie de l'Espagne, de l'Italie, de la France, de la Grèce, de Malte, de Chypre et du Portugal.

Royal Air Maroc promeut les valeurs universelles des droits de l'Homme

Convention entre le CNDH et RAM pour la formation des personnels de la compagnie

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Royal Air Maroc ont signé, hier jeudi à Rabat, une convention portant sur un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie nationale.

Ce partenariat signé par les présidents des deux institutions, Driss El Yazami et Driss Benhima, s'inscrit dans le cadre de la volonté du CNDH et de RAM de renforcer les rapports de coopération, de concertation et de coordination entre les deux parties pour promouvoir les valeurs universelles des droits de l'Homme et faire valoir les idées d'ouverture et de tolérance au sein des personnels de la compagnie nationale. Il porte, principalement, sur un programme de formation qui sera assuré par des experts mandatés par le CNDH et qui vise les employés du groupe en contact permanent avec les clients du transporteur aérien. Au total, ils seront quelque 1 500 agents et cadres de Royal Air Maroc à bénéficier de cette formation étalée sur une période de trois mois.

Royal Air Maroc qui assure des vols vers plus d'une quarantaine de pays, transporte plus de 6 millions de passagers par an issus de différentes nationalités et de différentes religions. La sensibilisation et la formation des collaborateurs de la compagnie en matière des droits de l'Homme et la promotion de la culture de tolérance, d'ouverture et du respect de l'autre permettront de valoriser l'image de la compagnie nationale et de celle du Royaume qui a accompli, au cours des dernières années, des réalisations importantes en matière des droits de l'Homme, de démocratie et de citoyenneté.

Concrètement, le CNDH s'engage, aux termes de cette convention, à soutenir les programmes de formation lancés par la compagnie aérienne dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire. Il assistera également la compagnie nationale dans l'animation et l'encadrement des séminaires et colloques organisés en matière des droits de l'Homme. En outre, le personnel de RAM aura accès aux programmes de formation organisés par le CNDH ainsi qu'aux documents dont il dispose tels les traités et les conventions internationaux et régionaux des droits de l'Homme.

Quant à Royal Air Maroc, et outre le financement des programmes de formation organisés en faveur de ses cadres et de son personnel, elle s'engage en vertu de cette convention à soutenir les activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et des projets initiés pour le développement de la culture des droits de l'Homme. La compagnie nationale associera également le CNDH dans toutes ses activités et manifestations traitant des domaines objet de ce partenariat.

• Le CNDH forme le personnel de RAM

Royal Air Maroc (RAM), qui dessert plus de 40 pays et transporte près de 6 millions de passagers par an, souhaite inculquer les valeurs universelles des droits de l'homme à son personnel. La compagnie a signé, jeudi dernier, une convention avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) en vue de lancer un programme de formation dédié. Les experts mandatés par le CNDH assureront ainsi des cours au profit de 1.500 agents et cadres de RAM. *A.Na* 4258/38

Promotion des droits de l'Homme

La RAM s'implique

17325/1m

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et Royal Air Maroc ont signé, hier jeudi 17 avril à Rabat (au siège du CNDH), une convention portant sur un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale.

Ce partenariat signé par les présidents des deux institutions, MM. Driss El Yazami et Driss Benhima, s'inscrit dans le cadre de la volonté du CNDH et de RAM de renforcer les rapports de coopération, de concertation et de coordination entre les deux parties pour promouvoir les valeurs universelles des droits de l'Homme et pour faire valoir les idées d'ouverture et de tolérance au sein des personnels de la compagnie aérienne nationale. Il porte, principalement, sur un programme de formation qui sera assuré par des experts mandatés par le CNDH et qui vise les employés du groupe en contact permanent avec les clients du transporteur aérien. Au total, ils seront quelque 1 500 agents et cadres de Royal Air Maroc à bénéficier de cette formation étalée sur une période de trois mois.

Royal Air Maroc, qui assure des vols vers plus d'une quarantaine de pays, transporte plus de 6 millions de passagers par an issus de différentes nationalités et de différentes religions. La sensibilisation et la formation des collaborateurs de la compagnie sur les questions des droits de l'Homme et la promotion de la culture de tolérance, d'ouverture et du respect de l'autre permettront de valoriser l'image de la compagnie nationale et de celle du Royaume qui a accompli, au cours de ces dernières années, des réalisations importantes en matière des droits de l'Homme, de démocratie et de citoyenneté.

Concrètement, le CNDH s'engage, aux termes de cette convention, à soutenir les programmes de formation lancés par la compagnie aérienne nationale dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire. Il assistera également la compagnie nationale à l'animation et l'encadrement des séminaires et colloques organisés en matière des droits de l'Homme. En outre, le personnel de RAM aura accès aux programmes de formation organisés par le CNDH ainsi qu'aux documents dont il dispose tels les traités et les conventions internationaux et régionaux des droits de l'Homme.

Quant à Royal Air Maroc, et outre le financement des programmes de formation organisés en faveur de ses cadres et de son personnel, elle s'engage en vertu de cette convention à soutenir les activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et les projets initiés pour le développement de la culture des droits de l'Homme. La compagnie nationale associera également le CNDH dans toutes ses activités et manifestations traitant des domaines objet de ce partenariat.

M.S.

Mahjoub El Haiba au Forum de la MAP :

La réactivité du Maroc avec le système onusien des droits de l'Homme est un "choix stratégique"

173251

La réactivité du Maroc avec le système des Nations Unies concernant les droits de l'Homme est un "choix stratégique", a indiqué, jeudi à Rabat, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba.

M. El Haiba, qui était l'invité du Forum de la MAP sur le thème "L'interaction du gouvernement avec les recommandations du CNDH", a affirmé que cette réactivité s'inscrit aussi dans le droits fil de l'engagement ferme pris par le Maroc pour renforcer les droits de l'Homme dans le pays.

A ce propos, M. El Haiba a souligné que le Maroc a présenté entre 2003 et 2012 sept rapports périodiques concernant différents thématiques, dont celui portant sur la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale.

Il a rappelé que le Royaume a également reçu cinq visites des rapporteurs spéciaux des droits de l'Homme, à raison d'une visite tous les six mois, ce qui représente une forte moyenne au niveau international.

M. El Hiba a également souligné que le Maroc est l'unique pays de la région à interagir de manière favorable avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU (CDH).

"Le Royaume s'est inscrit dans une approche globale en matière de suivi des procédures spéciales du CDH, basée sur la planification stratégique et une méthodologie participative", a-t-il précisé.

Le Maroc figure également parmi les rares pays qui n'accusent aucun retard dans l'élaboration et la présentation des rapports au CDH, a ajouté M. El Haiba.

L'Afrique à l'honneur lors du 17ème Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira

17325/14

L'Afrique sera à l'honneur lors de la 17ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde, qui se tiendra du 12 au 15 juin prochain à Essaouira sous le Haut Patronage de SM le Roi Mohammed VI, a annoncé mercredi soir à Casablanca M. André Azoulay, conseiller de SM le Roi et président de l'Association Essaouira Mogador.

Le choix de ce thème permettra aux participants à cette manifestation, qui reflète l'âme authentique du Maroc et qui est reconnue pour son originalité et son ambiance unique, de revisiter l'histoire à travers un programme musical et artistique riche et varié que les artistes gnawi présenteront avec tellement de beauté et d'émotion, a ajouté M. Azoulay, lors d'une conférence de presse organisée pour la présentation du programme de cette édition.

Tout en manifestant sa solidarité avec les pays de l'Afrique, le Maroc veut réaffirmer ses racines africaines historiques, a-t-il souligné, rappelant la visite effectuée récemment par le Souverain dans plusieurs pays africains pour réaffirmer ses racines africaines et l'attachement du Royaume à son continent et à la coopération sud-sud dans plusieurs domaines non seulement économique mais aussi culturel.

Il s'agit d'un festival reconnu pour son originalité et son ambiance unique, qui valorise la part africaine de l'identité marocaine et qui illustre l'attachement à toutes les cultures du monde, a dit le président de l'association Essaouira Mogador.

Au volet très attendu de cette 17ème édition, le Forum du Festival, créé il y a deux ans en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), revient cette année pour une troisième édition avec pour thème «L'Afrique à venir».

Pour le président du CNDH, Driss El Yazami, le Forum, prévu les 13 et 14 juin prochain, sera une occasion pour traiter de plusieurs sujets notamment de la ville d'Essaouira, qui s'est insérée depuis des siècles dans l'histoire de l'Afrique et a renoué, depuis vingt ans, avec le continent et ses cultures grâce au Festival Gnaoua et Musiques du Monde : une musique et une tradition spirituelle qui témoignent de cette mémoire partagée.

Et d'ajouter que le Forum se penche sur des sujets liés aux droits de l'Homme, d'autant plus que le Maroc initie une ambitieuse politique de l'immigration et renoue sur les plans politique et économique avec l'Afrique sub-saharienne.

Rassemblant, comme à l'accoutumée, chercheurs et acteurs sociaux, spécialistes et simples festivaliers, le forum ambitionne de «revisiter cette histoire sur la longue durée, tout en analysant ce qui fait l'Afrique d'aujourd'hui, ses contraintes et ses atouts, sa place dans le monde d'aujourd'hui, ses dynamiques régionales et ce que pourrait être le rêve, l'ambition de l'Afrique à venir», a-t-il fait savoir.

L'anthologie de la musique gnaoui, un labeur méticuleux de plusieurs années, réalisé par l'association Yerma Gnaoua et dédiée à cet art ancestral visant la valorisation de sa richesse rythmique, mélodique, lyrique et stylistique, sera diffusé durant ce festival qui accueillera des artistes exceptionnels", a souligné de son côté Neia Tazi, productrice et organisatrice du festival qui note que les plus grands maalmines Gnaoua du Maroc fusionneront avec des musiciens aussi talentueux que Marcus Miller, Bassékou Kouyaté, Ibrahim Maalouf ou encore Didier Lockwood.

Pour cette édition, le mâalem Abdelslam Alikane (co-directeur artistique qui fait partie de l'équipe fondatrice du festival) a eu l'idée de se tourner vers des musiciens qui n'étaient pas issus du terreau" des confréries gnaoua, mais qui pourtant ont donné leur cœur à la tagnawite.

C'est à la fois une réflexion sur l'appartenance à une identité, la transmission vivante d'un patrimoine oral et ses évolutions et une initiative dans l'esprit d'ouverture et de générosité des gnaouas qui accueillent l'étranger avec bienveillance.

Cette édition connaitra aussi la participation de la confrérie des Hmadchas, des Issaouas, l'artiste Foulane Bouhssin, le groupe Derdba" ainsi que le groupe Kif Samba», entre autres..

Toujours inspirée de la terre d'Afrique et embrassant le jazz et les musiques du monde, la programmation de la 17ème édition sera encore une fois audacieuse, avec près de 30 concerts.

Pour cette 17ème édition, aux côtés de 20 des plus grands maîtres gnaoua de différentes villes marocaines, les scènes d'Essaouira accueilleront le griot malien Bassékou Kouyaté, le bassiste et jazzman qu'on ne présente plus Marcus Miller, l'immense trompettiste Ibrahim Maalouf, la nouvelle star du reggae le sénégalais Meta & the Cornerstones, et la soul/ folk issue des diasporas avec la somptueuse Ayo.

Tous ces spectacles se dérouleront sur des scènes à ciel ouvert, dans toute la ville d'Essaouira notamment à place Moulay el Hassan et Bab Marrakech.

La RAM s'associe au CNDH: La compagnie aérienne adopte la culture des droits de l'homme

1068/8

Le Conseil National des Droits de l'Homme et Royal Air Maroc ont signé, jeudi 17 avril 2014, à Rabat, une convention portant sur un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale. Ce partenariat, signé par les présidents des deux institutions, Driss El Yazami et Driss Benhima, s'inscrit dans le cadre de la volonté du CNDH et de RAM de renforcer leurs rapports de coopération, de concertation et de coordination pour promouvoir les valeurs universelles des droits de l'Homme et pour faire valoir les idées d'ouverture et de tolérance au sein des personnels de la compagnie aérienne nationale. Il porte, principalement, sur un programme de formation, qui sera assuré par des experts mandatés par le CNDH et qui vise les employés du groupe en contact permanent avec les clients du

© Photo MHI

transporteur aérien. Au total, ils seront quelque 1.500 agents et cadres de Royal Air Maroc à bénéficier de cette formation étalée sur une période de trois mois. Royal Air Maroc, qui assure des vols vers plus d'une quarantaine de pays, transporte plus de 6 millions de passagers par an issus de différentes nationalités et de différentes religions. La sensibilisation et la formation des collaborateurs de la compagnie sur les questions des droits de l'Homme et la promotion de la culture de tolérance, d'ouverture et du respect de l'autre permettront de valoriser l'image de la compagnie nationale et de celle du Royaume qui a accompli, au cours de ces dernières années, des réalisations importantes en matière des droits de l'Homme, de démocratie et de citoyenneté.

Droits de l'Homme

Mahjoub El Haïba : «Le Maroc est le seul pays de la région à adhérer à l'ensemble des traités internationaux»

Ph. MAP

Dans le cadre de sa participation au Forum de la MAP, jeudi 17 avril, le Délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haïba, a mis en exergue les progrès et les efforts réalisés par le Maroc en matière des droits de l'Homme et qui se manifestent par la réactivité du Royaume avec le système des Nations unies. Une réactivité qui s'inscrit aussi dans le droit fil de l'engagement ferme pris par le Maroc pour renforcer les droits de l'Homme dans le pays.

Le Royaume a adhéré à plusieurs mécanismes onusiens de protection de ces droits, d'où le renforcement des mécanismes nationaux, en particulier à travers la mise en place du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales. Le Maroc est aussi ouvert, selon M. El Haïba, sur l'ensemble des structures du CDH, avec une interaction continue aussi bien sur le plan des organes de traités, des procédures spéciales et de l'Examen périodique universel (EPU). «Le Royaume a été l'un des quatre premiers pays à se soumettre à cet examen et à présenter, entre 2003 et 2012, sept rapports périodiques concernant différentes thématiques, dont celle portant sur la lutte contre toutes les formes de discrimination raciale», précise M. El Haïba.

Le Délégué interministériel aux droits de l'Homme a, en outre, indiqué que les progrès enregistrés par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme étaient évalués selon les critères appliqués aux pays avancés en la matière, rappelant que la quarantaine de rapports élaborés depuis le début des années 80 sur la situation des droits de l'Homme au Maroc n'avaient pas cessé de souligner les avancées enregistrées par le Royaume.

M. El Haïba a également rappelé que le Maroc était l'unique pays de la région à interagir de manière favorable avec les procédures spéciales du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU (CDH), tout en soulignant l'importance accordée par le Royaume à la mise en œuvre des recommandations des mécanismes dudit Conseil et leur suivi, en encourageant des initiatives dans ce sens au sein du Conseil national des droits de l'Homme.

Aussi au niveau de l'Afrique du Nord, le délégué ministériel a relevé que bien que l'Algérie, la Tunisie et la Libye fassent parties de la plupart des neuf traités internationaux constituant le «noyau dur» des mécanismes de protection des droits de l'Homme, le Royaume est «le seul pays» de la région à adhérer à l'ensemble de ces traités. De même, le Maroc s'efforce de remédier à certains aspects négatifs signalés dans ces rapports, a-t-il relevé, notant que le Royaume a choisi volontairement d'œuvrer de façon continue pour la consolidation des droits de l'Homme. Il a, à cet égard, rappelé la mise en œuvre de la majorité des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER).

Sur le plan national, les défis à relever concernent principalement les indicateurs de mesure des progrès enregistrés en matière des droits de l'Homme, l'harmonisation et l'interactivité avec les secteurs gouvernementaux, en particulier sur le plan du suivi de la mise en œuvre des recommandations, la formation et la formation continue, outre l'accompagnement académique et médiatique de la promotion de la culture des droits de l'Homme, a conclu, le délégué ministériel. ■ H.S.

Festival Gnaoua d'Essaouira :L'appel du 12 juin

Dernière mise à jour : 17/04/2014 à 14:30

La 17e édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira se dévoile un peu plus. Du 12 au 15 juin, se succéderont 20 des plus grands maîtres gnaouas, qui fusionneront avec le bassiste Marcus Miller, la chanteuse Ayo, le trompettiste Ibrahim Maalouf et le griot Bassékou Kouyaté. Il ne reste plus qu'à se contenir jusqu'au 12 juin.
La 17e édition du Festival Gnaoua et Musiques du Monde d'Essaouira se déroulera du 12 au 15 juin dans l'ancienne Mogador. /DR

Neïla Tazi, directrice du festival, entouré d'André Azoulay, conseiller du Roi, Driss El Yazami, président du CNDH, et Karim Ziad, directeur artistique du festival, lors de la conférence de presse du festival mercredi à Casablanca. /K.Tibari

Les organisateurs du Festival Gnaoua et Musiques du Monde ont une nouvelle fois gâté les Marocains. La 17e édition accueillera, du 12 au 15 juin à Essaouira, de grands noms de la musique.
Déjà présent en 2006, Ibrahim Maalouf sera de la partie. Avec sa trompette quatre tons et ses dons d'envoûteur, celui qui a émerveillé il y a un mois les spectateurs de Jazzablanca aura pour mission de faire fusionner sa trompette aux crotales des maâlems.
Mais la grande surprise que nous a offert Neïla Tazi se nomme Marcus Miller. "Il rêvait de venir à Essaouira et de jouer avec des mâalems gnaouas", a révélé la directrice du festival. Considéré par beaucoup comme le meilleur bassiste jazz actuel, Marcus Miller fusionnera avec l'immense maâlem Mustapha Baqbou.
La divine chanteuse soul Ayo partagera la tête d'affiche avec ces deux grands musiciens. Mais ces trois stars ne seront pas seules à Essaouira. Le violoniste français Didier Lockwoord ouvrira le bal, jeudi 12 juin, avec le maâlem Hassan Boussou et le virevoltant Foulane, lors d'"une fusion en cordes pincées".
Puis se succéderont sur les quatre scènes d'Essaouria le pianiste martiniquais Mario Canonge, en fusion avec le maâlem Mohamed Kouyou, le groupe sénégalais à la musique métissée Meta and the Cornerstones, et enfin le griot malien Bassékou Kouyaté, avec Hamid El Kasri, en clôture de festival.
Les 20 plus grands maâlems
Mais les stars de ce festival restent, évidemment, les maâlems gnaouas. Les maîtres Abdelaziz Soudani, Abdelkbir Merchane, Abdenbi El Gadari, Abdeslam Allikane, Benacher Bouchabchoub, Brahim El Belkani, Mahmoud Guinea, Mokhtar Guinea, Ahmed Baqbou, Reda Stitou, Omar Hayat, Noureddine Meddoula et Saïd Oughassal seront également présents lors de cette 17e édition.
La programmation exacte devrait être livrée très bientôt par les organisateurs.
Le festival d'Essaouira sera également l'occasion de voir sur scène des groupes de jeunes Marocains comme Kif Samba, Derdba, Ganga d'Agadir, les Issaoua d'Essaouira et de Meknès et Hmadcha.
Et puisque le festival poursuit son travail de revendication des racines africaines de la culture maghrébine, le

troisième Forum du festival se penchera sur l'Afrique d'aujourd'hui et "L'Afrique à Venir", en partenariat avec le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Réalisateurs, créateurs, poètes et jeunes chercheurs seront rassemblés pour ce débat.
Dernière nouveauté de cette édition, la livraison aux partenaires et maâlems, qui ont honorés le festival de leur présence depuis ses débuts, d'une Anthologie de la musique gnaoua, composée de 9 Cds, afin de valoriser une fois de plus cet art oral ancestral. Le festival travaille à développer ce projet pour le diffuser auprès du public.

La réforme de la justice militaire et l'interaction active avec les plaintes des citoyens, un pas important dans la consécration des droits de l'Homme

MAP
17.04.2014
17h15

Es-Smara, 17 avr. 2014 (MAP) - La réforme de la justice militaire et l'interaction active avec les plaintes des citoyens reçues par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), constituent un pas important dans la consécration des droits de l'Homme au Maroc, a souligné le président de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) Laâyoune-Es Smara, Mohamed Salem Cherkaoui. L'exclusion des civils de la compétence des juridictions militaires intervient en harmonie avec les mécanismes et les conventions internationaux ratifiés par le Maroc, répond aux attentes de la société civile aux niveaux national et international et offre une importante marge d'action aux institutions de protection des droits de l'Homme, notamment le CNDH, a affirmé M. Cherkaoui dans une déclaration à la MAP. Ces décisions émettent des signaux forts quant à l'adhésion sérieuse du Maroc dans ses actions en faveur des droits de l'Homme, qui sont perceptibles sur le terrain et sont de nature à étouffer dans l'œuf toute tendance à mettre en doute les efforts du Royaume dans ce domaine, a-t-il souligné.

Il s'agit également, poursuit-il, de mesures qui sont à même d'inciter un développement de la performance des institutions, de manière à assurer davantage la protection des droits de l'Homme, tout en veillant au respect de la loi.

Il a également mis en avant les répercussions de ces décisions au niveau des provinces du sud du Royaume, notamment pour les citoyens et les institutions qui s'activent dans le domaine des droits de l'Homme, ajoutant que ces mesures sont de nature à faciliter la mission et améliorer le rendement de ces institutions et renforcer la confiance des citoyens en le processus engagé dans ce sens. En outre, M. Cherkaoui a mis en avant l'expérience de la CRDH Laâyoune-Es Smara, ainsi que les acquis réalisés en matière des droits de l'Homme dans la région et les efforts consentis pour les préserver et les capitaliser, plaidant en faveur d'une interaction rapide avec les observations soulevées par le CNDH. RA---Trad DR

http://www.menara.ma/fr/2014/04/17/1125523-la-r%C3%A9forme-de-la-justice-militaire-et-l%E2%80%99interaction-active-avec-les-plaintes-des-citoyens-un-pas-important-dans-la-cons%C3%A9cration-des-droits-de-l%E2%80%99homme.html

CNDH/RAM : signature d'une convention de partenariat sur la formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale

MAP
17.04.2014
16h15

Rabat, 17 avr. 2014 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Royal Air Maroc (RAM), ont signé, jeudi à Rabat, une convention de partenariat portant sur un programme de formation en matière des droits de l'Homme au profit du personnel de la compagnie aérienne nationale.

S'inscrivant dans le cadre de la volonté du CNDH et de la RAM de renforcer les rapports de coopération, de concertation et de coordination pour promouvoir les valeurs universelles des droits de l'Homme, cette convention a été signée par le président du CNDH Driss El Yazami et le président directeur général de la RAM,Driss Benhima.

Il s'agit également à travers cette convention de faire valoir les idées d'ouverture et de tolérance au sein des personnels de la compagnie aérienne nationale. Aux termes de cette convention, concrètement, le CNDH s'engage, à soutenir les programmes de formation lancés par la compagnie aérienne nationale dans les divers domaines des droits de l'Homme et du droit international humanitaire.

Le CNDH assistera également la compagnie nationale à l'animation et l'encadrement des séminaires et colloques organisés en matière des droits de l'Homme. En outre, le personnel de la RAM aura accès aux programmes de formation organisés par le CNDH ainsi qu'aux documents dont il dispose tels les traités et les conventions internationaux et régionaux des droits de l'Homme.

Quant à la RAM, outre le financement des programmes de formation organisés en faveur de ses cadres et de son personnel, s'engage en vertu de cette convention, à apporter son soutien aux activités du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et les projets initiés pour le développement de la culture dans ce même domaine.

Dans une déclaration à la MAP peu avant la cérémonie de signature de cette convention, M. El Yazami a affirmé qu'"aujourd'hui, il y a pratiquement un million de passagers sur la ligne RAM en direction de l'Afrique subsaharienne et il peut surgir de manière volontaire ou involontaire des problèmes de discrimination à l'égard de ses passagers, ou encore des tensions avec un certain nombre d'entre eux. Ces actes qui en apparence ne présentent pas de discriminatoires peuvent aboutir à des situations qui le deviennent".

"Il y a des discriminations directes et d'autres indirectes. L'enjeu est justement de former le personnel de la RAM à détecter toutes les situations qui pourraient éventuellement amener à des discriminations", a insisté le président du CNDH.

M. El Yazami a qualifié cette question de discrimination de "nouvelle", parce que, a-t-il expliqué, "la société et

le monde autour de nous changent, la RAM également", estimant "nécessaire" de rappeler qu'il existe des "dispositions constitutionnelles et claires de lutte contre le phénomène de discrimination".
Le président du CNDH a cité, à cet égard, le préambule de la Constitution marocaine qui "édicte clairement que nous devons lutter contre toutes les formes de discrimination quelques soient les raisons", a-t-il dit. De son côté M. Benhima a dans une déclaration similaire, affirmé que "la RAM, à travers son activité qui l'amène à travailler dans 80 pays et qui a à l'intérieur de son organisation 35 nationalités, et donc qui est une institution, confrontée à la rencontre de l'autre, à la diversité des cultures, des religions et des langues, doit avoir une sensibilité particulière à tout ce qui peut être un phénomène discriminatoire". Souvent, a expliqué le PDG de la RAM, "les phénomènes discriminatoires dans les avions comme ailleurs s'expriment de manière inconsciente, il faut donc non seulement s'appuyer sur les valeurs de notre personnel mais il faut également dispenser une formation, une sensibilisation et effectuer un travail approfondi pour comprendre cette notion de discrimination". Il importe également "de se rappeler et savoir que la discrimination n'est pas gratuite mais qu'elle est interdite par la loi et nos agents doivent comprendre et savoir qu'un phénomène discriminatoire ne peut passer inaperçu", a-t-il insisté, ajoutant qu'"il y a bien entendu également, mais peut-être que ce n'est pas le plus important, l'aspect de l'image, l'aspect commercial et l'aspect de la compagnie qui doit être proche de ses clients".
ER---COUV BZ.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/17/1125434-cndhram-signature-d%E2%80%99une-convention-de-partenariat-sur-la-formation-en-mati%C3%A8re-des-droits-de-lhomme-au-profit-du-personnel-de-la-compagnie-a%C3%A9rienne-nationale-1.html

Droits de l'Homme au Maroc : L'Espagne réagit au rapport de Ban Ki Moon

Posté le jeudi, 17 avril 2014 - 8:51 am

(www.infomediaire.ma) - Le gouvernement espagnol a salué, hier, les mesures adoptées par le Maroc pour la défense et le respect des droits de l'Homme. "L'Espagne salue les mesures entreprises par les autorités marocaines en matière des droits de l'Homme", souligne un communiqué du ministère espagnol des Affaires étrangères et de la coopération, en réaction au dernier rapport du secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-Moon, sur le Sahara. Pour rappel, l'Espagne s'était déjà félicitée, en mars dernier, de l'adoption par le Conseil des ministres du projet de loi sur la justice militaire et de la décision prise par le conseil de gouvernement sur le traitement des plaintes et propositions émanant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). L'adoption de ces mesures constitue "une avancée positive sur la voie de la promotion du respect des droits et des libertés au Maroc", avait souligné le ministère espagnol des Affaires étrangères et de la coopération.

http://www.infomediaire.ma/news/maroc/droits-de-lhomme-au-maroc-lespagne-r%C3%A9agit-au-rapport-de-ban-ki-moon

Dossier du Sahara : La diplomatie marocaine monte au créneau

M DiaoPublié dans Finances news le 17 - 04 - 2014

En ce mois d'avril, la diplomatie marocaine se montre particulièrement incisive sur la question du Sahara qui, comme tout le monde le sait, est une cause nationale. Cette diplomatie fait de son leitmotiv la crédibilité des solutions politiques de la partie marocaine et la garantie des droits de l'Homme sur toute l'étendue du territoire.
L'Agence marocaine de presse (MAP) a fait carton plein. La semaine dernière, en l'espace de deux jours, le représentant du Maroc au Conseil des droits de l'Homme à Genève, Omar Hilale, et la ministre déléguée aux Affaires étrangères et à la Coopération, Mbarka Bouaida, se sont succédé à la tribune de la MAP pour mettre en relief les avancées du Royaume en matière de protection des droits de l'Homme et sa posi-tion immuable sur la question du Sahara qui est une cause nationale. Les férus de la clar-té ayant une aversion pour la langue de bois étaient ser-vis devant la présentation de Mbarka Bouaida. La ministre déléguée aux Affaires étran-gères a tenu à lever toute équivoque sur la question des droits de l'Homme au Sahara en exposant de manière tran-chée la position marocaine. «Les habitants des provinces sahariennes ne sont guère des minorités dans le sens où ils sont des citoyens marocains à part entière avec tous les droits et les devoirs», clame-t-elle en guise de propos introductifs. Elle estime que les droits de l'Homme sont la résultante de choix politiques clairement affichés par le Royaume, avec des garanties constitution-nelles de suivi assurées par les institutions. L'ouverture de deux bureaux régionaux de la Commission nationale des droits de l'Homme (CNDH) à Laâyoune et à Dakhla en est une preuve de taille. D'après Mbarka Bouaida, la proposition d'autonomie des provinces du Sud faite par le Maroc, en parfaite adé-quation avec les droits de l'Homme, va de pair avec la régionalisation avan-cée pour garantir l'équilibre entre les différentes régions du pays. Cette vision straté-gique est assumée par l'Etat. Réaffirmation de la position du Royaume En d'autres termes, l'auto-nomie des provinces saha-riennes est intégrée dans le processus global de la régio-nalisation avancée, renforçant l'autonomie des différentes régions du Royaume, bien évidemment dans le cadre de la souveraineté nationale. Devant l'auditoire composé, entre autres, d'ambassadeurs des pays membres du Conseil de sécurité des Nations Unies accrédités à Rabat, la ministre déléguée a réaffirmé l'opposi-tion catégorique du Royaume à l'élargissement des missions de la Minurso au contrôle des droits de l'Homme au Sahara. Et pour cause, ce volet ne fait pas partie des préroga-tives initiales de cette mission des Nations Unies. Dans le même temps, Mbarka Bouaida a aussi exprimé la volonté de l'Etat de voir la durée du man-dat de la Minurso allongée en raison du temps réduit des 12 mois pour se pencher sur la question du Sahara. Plus de reconnaissance du Conseil de sécurité en ce qui concerne le respect des droits de l'Homme au Sahara et la crédibilité de la proposition marocaine d'auto-nomie des provinces du Sud est aussi une requête adres-sée aux Nations Unies. Ce qui est d'autant justifié si l'on sait que la proposition maro-caine concernant les provinces sahariennes (autonomie élar-gie) est le fruit de l'interaction avec l'ONU, qui avait

exhorté les parties à formuler de nou-velles propositions. Toutefois, il faut aussi reconnaître qu'il est improbable de voir la pro-position politique formulée par le Royaume réussir sans un appel direct du Conseil de sécurité à la partie algérienne pour le recensement des habi-tants de Tindouf. Cela dit, le Maroc a dans son escarcelle un soutien de taille sur la question du Sahara. Il s'agit des USA qui l'ont encore réaffirmé à travers la der-nière visite (début avril) du Secrétaire d'Etat, John Kerry, dans le Royaume. Preuve s'il en faut de la crédibilité de la proposition politique du Maroc. Outre les requêtes adressées aux Nations Unies, il était aussi question pour la ministre de passer en revue les avancées significatives en matière des droits de l'Homme au Sahara. Ainsi, le Maroc a reçu neuf visites de la part des rap-porteurs des Nations Unies, dont 4 dans les provinces du Sud, et ce sans restrictions ni conditions. Pour l'année 2014, quatre autres rapporteurs sont attendus dans le Royaume qui, au passage, accueille avec beaucoup d'intérêt les conclusions des rapports des organismes onusiens sur les droits de l'Homme au Maroc, en dépit de certaines critiques. Par ailleurs, la décision du Conseil économique, social et environnemental (CESE) d'établir un modèle de déve-loppement intégré au Sahara conforte encore une fois l'at-tachement du Royaume aux provinces du Sud. Toutefois, la ministre déléguée aux Affaires étrangères estime que le Maroc fera un pas significatif dans la résolution de la ques-tion du Sahara s'il parvient à appliquer les recommanda-tions du CESE.

Dossier du Sahara : La diplomatie marocaine monte au créneau

M DiaoPublié dans Finances news le 17 - 04 - 2014

En ce mois d'avril, la diplomatie marocaine se montre particulièrement incisive sur la question du Sahara qui, comme tout le monde le sait, est une cause nationale. Cette diplomatie fait de son leitmotiv la crédibilité des solutions politiques de la partie marocaine et la garantie des droits de l'Homme sur toute l'étendue du territoire.
L'Agence marocaine de presse (MAP) a fait carton plein. La semaine dernière, en l'espace de deux jours, le représentant du Maroc au Conseil des droits de l'Homme à Genève, Omar Hilale, et la ministre déléguée aux Affaires étrangères et à la Coopération, Mbarka Bouaida, se sont succédé à la tribune de la MAP pour mettre en relief les avancées du Royaume en matière de protection des droits de l'Homme et sa posi-tion immuable sur la question du Sahara qui est une cause nationale. Les férus de la clar-té ayant une aversion pour la langue de bois étaient ser-vis devant la présentation de Mbarka Bouaida. La ministre déléguée aux Affaires étran-gères a tenu à lever toute équivoque sur la question des droits de l'Homme au Sahara en exposant de manière tran-chée la position marocaine. «Les habitants des provinces sahariennes ne sont guère des minorités dans le sens où ils sont des citoyens marocains à part entière avec tous les droits et les devoirs», clame-t-elle en guise de propos introductifs. Elle estime que les droits de l'Homme sont la résultante de choix politiques clairement affichés par le Royaume, avec des garanties constitution-nelles de suivi assurées par les institutions. L'ouverture de deux bureaux régionaux de la Commission nationale des droits de l'Homme (CNDH) à Laâyoune et à Dakhla en est une preuve de taille. D'après Mbarka Bouaida, la proposition d'autonomie des provinces du Sud faite par le Maroc, en parfaite adé-quation avec les droits de l'Homme, va de pair avec la régionalisation avan-cée pour garantir l'équilibre entre les différentes régions du pays. Cette vision straté-gique est assumée par l'Etat. Réaffirmation de la position du Royaume En d'autres termes, l'auto-nomie des provinces saha-riennes est intégrée dans le processus global de la régio-nalisation avancée, renforçant l'autonomie des différentes régions du Royaume, bien évidemment dans le cadre de la souveraineté nationale. Devant l'auditoire composé, entre autres, d'ambassadeurs des pays membres du Conseil de sécurité des Nations Unies accrédités à Rabat, la ministre déléguée a réaffirmé l'opposi-tion catégorique du Royaume à l'élargissement des missions de la Minurso au contrôle des droits de l'Homme au Sahara. Et pour cause, ce volet ne fait pas partie des préroga-tives initiales de cette mission des Nations Unies. Dans le même temps, Mbarka Bouaida a aussi exprimé la volonté de l'Etat de voir la durée du man-dat de la Minurso allongée en raison du temps réduit des 12 mois pour se pencher sur la question du Sahara. Plus de reconnaissance du Conseil de sécurité en ce qui concerne le respect des droits de l'Homme au Sahara et la crédibilité de la proposition marocaine d'auto-nomie des provinces du Sud est aussi une requête adres-sée aux Nations Unies. Ce qui est d'autant justifié si l'on sait que la proposition maro-caine concernant les provinces sahariennes (autonomie élar-gie) est le fruit de l'interaction avec l'ONU, qui avait

exhorté les parties à formuler de nou-velles propositions. Toutefois, il faut aussi reconnaître qu'il est improbable de voir la pro-position politique formulée par le Royaume réussir sans un appel direct du Conseil de sécurité à la partie algérienne pour le recensement des habi-tants de Tindouf. Cela dit, le Maroc a dans son escarcelle un soutien de taille sur la question du Sahara. Il s'agit des USA qui l'ont encore réaffirmé à travers la der-nière visite (début avril) du Secrétaire d'Etat, John Kerry, dans le Royaume. Preuve s'il en faut de la crédibilité de la proposition politique du Maroc. Outre les requêtes adressées aux Nations Unies, il était aussi question pour la ministre de passer en revue les avancées significatives en matière des droits de l'Homme au Sahara. Ainsi, le Maroc a reçu neuf visites de la part des rap-porteurs des Nations Unies, dont 4 dans les provinces du Sud, et ce sans restrictions ni conditions. Pour l'année 2014, quatre autres rapporteurs sont attendus dans le Royaume qui, au passage, accueille avec beaucoup d'intérêt les conclusions des rapports des organismes onusiens sur les droits de l'Homme au Maroc, en dépit de certaines critiques. Par ailleurs, la décision du Conseil économique, social et environnemental (CESE) d'établir un modèle de déve-loppement intégré au Sahara conforte encore une fois l'at-tachement du Royaume aux provinces du Sud. Toutefois, la ministre déléguée aux Affaires étrangères estime que le Maroc fera un pas significatif dans la résolution de la ques-tion du Sahara s'il parvient à appliquer les recommanda-tions du CESE.

Promotion des droits de l'Homme : La RAM signe avec le CNDH

Aujourd'hui le MarocPublié dans Aujourd'hui le Maroc le 17 - 04 - 2014

Royal Air Maroc (RAM) s'intéresse à la question des droits de l'Homme. La compagnie aérienne nationale procédera aujourd'hui même (17 avril), à la signature d'une convention de partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Celle ci aura lieu au siège du CNDH et portera sur la promotion de la culture des droits de l'Homme.
La convention sera paraphée par Driss El Yazami, président du CNDH, et Driss Benhima, président de la RAM. A l'issue de cette signature, le CNDH s'engagera à soutenir les programmes de formation lancés par la RAM dans les domaines des droits de l'Homme et à l'animation et l'encadrement de séminaires ou colloques organisés en la matière. Il s'engage également à impliquer le personnel de la RAM dans ses programmes de formation et à mettre ses publications à la disposition de la RAM.
Une première opération sera engagée au titre de l'année 2014 pour la sensibilisation et la formation de personnes désignées par la RAM. Rappelons qu'un premier accord de coopération avait été signé en 2008 entre le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et la compagnie aérienne. Deux sessions de formation ont été organisées depuis

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/109245